قراءات في الجودة والاعتماد المدرسي

الدكتور
محمد حسن أبورحمة

قراءات
في الجودة
والاعتماد المدرسي

الدكتور

محمد حسن أبورحمة

مجلة رابطة التربويين الفلسطينيين للآداب والدراسات التربوية والنفسية

2020-1442هـ

عنوان الكتاب	قراءات في الجودة والاعتماد المدرسي
اسم المؤلف	محمد حسن أبورحمة
سنة النشر	2020م
عدد الصفحات	112
مقاس الكتاب	23.5X17سم
الترقيم الدولي	

Copyright © All rights reserved جميع الحقوق محفوظة للناشر

يُحظر نشر أو ترجمة هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأية طريقة، سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية، أو بالتصوير أو بالتسجيل، أو بأية طريقة أخرى، إلا بموافقة الناشر الخطية، وخلاف ذلك يُعرّض لطائلة المسؤولية.

No part of this book may be published, translated, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying,recording or using any other form without acquiring the written approval from the publisher. Otherwise, the infractor shall be subject to the penalty of law.

الناشر /مجلة رابطة التربويين الفلسطينيين ،رقم تصنيف دولي ISSN: 2789-1941 ،يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ،ولا يعبر هذا المصنف عن رأي مجلة رابطة التربويين الفلسطينيين: فلسطين – المحافظات الجنوبية – غزة

هاتف وواتس: 00970598383345

www.pal-ea.com

الطبعة الأولى

2020م

استهلال

قال اللّه تعالى:

"وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ" القصص (80)

وقال تعالى:

و يَا قَوْمِ أَوْفُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ هود (85)

وقال العماد الأصفهاني:

إنّي رأيت أنّهُ ما كتبَ إنسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده.. لو غيّرتُ هذا لكان أحسن.. و لو زيدَ كذا لكان يُستحسَن.. و لو قُدّم هذا لكان أفضل.. و لو تركتُ هذا لكان أجمل...و هذا من أعظم العِبَر وهو دليلٌ على استيلاء النّقصِ على جُملة البَشَر.

المؤلف

إهداء

إلى روح أمي . . المربية الكبيرة السيدة حليمة أحمد مصلح . . رحمها الله

في ملكوت الله ورضوانه التي فارقتنا بجسدها ، ولكن روحها ما زالت تُرفرف في سماء حياتي.

إلى أبي . . الرجل المثالي أطال الله في عمره ليظل عونًا لي

إلى سندي وفؤادي ورفيقتي وتوأم روحي التي لم تبخل بالوقت والجهد لمساعدتي

إلى إخوتي وأخواتي في الغربة والوطن

إلى ابنتي الجميلة مؤنستي الغالية . . حليمة

إلى الأكرم منا جميعاً . . الشهداء والأسرى والجرحى

أهدي هذا الكتاب

المحتويات

استهلال..... 1

إهداء..... 3

مقدمة..... 6

الفصل الأول: الجودة في التعليم..... 9

مفهوم ضمان الجودة..... 13
الجودة في الدين الإسلامي الحنيف..... 14
مبررات تطبيق الجودة في التعليم..... 24
أهداف الجودة في التعليم:..... 27
أهمية تطبيق الجودة في التعليم:..... 32
متطلبات ضمان تطبيق الجودة في التعليم:..... 36
مراحل تطبيق الجودة في التعليم..... 39
معوقات تطبيق الجودة في التعليم..... 41

الفصل الثاني: الاعتماد المدرسي..... 45

مفهوم الاعتماد المدرسي..... 45
نشأة الاعتماد وتطوره..... 50
فلسفة الاعتماد المدرسي..... 50
أهمية الاعتماد المدرسي..... 52
أهداف الاعتماد المدرسي..... 56

مبادئ الاعتماد المدرسي.....61
أساليب نشر ثقافة الاعتماد المدرسي وضمان الجودة 75
معوقات تطبيق الاعتماد المدرسي.....77
العلاقة بين الجودة والاعتماد المدرسي 82
الاعتماد طور لتوكيد الجودة:.....82

المبحث الثالث: معايير الاعتماد المدرسي 84

مفهوم المعايير 84
الهدف من المعايير 85
أهمية معايير الاعتماد المدرسي:.....85
خصائص معايير الاعتماد المدرسي.....86
المعايير العالمية لضمان جودة الاعتماد المدرسي 87
اللجنة الدولية والإقليمية للاعتماد(CITA): 87
معايير نموذج سيتا للاعتماد المدرسي 88
معايير الاعتماد المدرسي ومؤشرات الجودة لهيئة الاعتماد الأمريكية "سيتا".....88
معايير الاعتماد وتأكيد الجودة في برامج مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: ...91
معايير الهيئة القومية للجودة والاعتماد بجمهورية مصر العربية 96

المصادر والمراجع..... 99

مقدمة

تهدف التربية الحديثة إلى إعداد الإنسان للحياة وتسخير طاقاته وإمكاناته من أجل خدمة المجتمع، حيث تحرص نظم التعليم على تطوير كوادرها حفاظا على أن تستمر جودتها وكفاءتها، وبالرغم من دخول الألفية الثالثة، إلا أن النظم التعليمية عامة والمدرسية خاصة مازالت تواجه تحديات كبيرة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات والانفجار المعرفي ومتطلبات مجتمع المعرفة.

ولقد أولت المجتمعات على اختلافها، وتعدد ثقافاتها، اهتماماً بالتعليم العام، فهو صناعة كبيرة، واستثمار بعيد المدى، ويتضح ذلك جلياً في أهدافه وأدواته وآلياته وموازناته وعوائده وحجم المنتفعين به، كما أنه نواة الاصلاح ونقطة الانطلاق التي تحقق النماء والعيش الكريم، وذلك من خلال برامج التربية والتعليم التي يقدمها المجتمع لأبنائه كماً ونوعاً.

ولكي تحقق النظم التعليمية أهدافها التي تصبو إليها فإنها تحتاج بصورة ماسة إلى إدارة فعالة تواكب التطورات ولها أهداف سامية، وحيث أن الإدارة تعتمد على الاستفادة القصوى من كل الموارد المالية والإنسانية لتحقق أهدافها بأقل التكلفة وفي وقت قياسي، ومع زيادة التطور، تزداد المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه الإدارة لأنها–الإدارة التعليمية– جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي الذي يتطور كل يوم بتطور المجتمع.

ولقد فرض التطور الحادث في المفاهيم والتوجهات التربوية تطوراً في النظرة إلى المدرسة، فبعد أن كان ينظر إليها على أنها مكان لنقل المعرفة من المعلم إلى

الطالب، وأنها المصدر الوحيد للحصول على المعرفة من قبل الطلاب، أصبح ينظر إليها كإحدى أهم مؤسسات المجتمع التي تسهم في تقدمه وتطويره.

وعلى الرغم من أن المدرسة في أي مجتمع هي التي يجب أن تلبي حاجاته وتعكس واقعه وتترجم أهدافه وتقوده إلى التغيير والتطور، فإن هذه المدرسة لا يمكن أن يظل تعليمها محلياً بصورة كاملة معصوماً تماماً من التأثر بالتيارات العالمية بعد ثورة الاتصالات والانفجار المعرفي والعولمة وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وخضوع تعيين الخريجين لنظام العرض والطلب مما زاد حدة المنافسة في الحصول على فرص عمل.

كل هذه المتغيرات أدت إلى قيام العديد من الدول – على اختلاف درجاتها في التقدم – بمراجعة شكل ومضمون نظام التعليم العام وضرورة مواكبته للمتغيرات العالمية وذلك من خلال التركيز على مضمون العملية التعليمية وجودتها واحتياجات المجتمع المتغيرة وذلك بعد أن أصبح مفهوم الاعتماد وضمان الجودة يؤثر على المؤسسة بمستوياتها المختلفة بحيث يكون نظام الاعتماد إطاراً تنظيمياً متكاملاً يجمع بين وضوح الهدف ووسائل تحقيقه ومسؤوليات العاملين وواجباتهم المشروعة، ويصبح عملاً يلتزم به الجميع وبشكل متواصل في إطار تضافر الجهود وتعاون الأفراد في تحقيق الأهداف المأمولة.

إن تبني نظام الاعتماد والجودة في المؤسسات التعليمية أدى إلى تحسين نوعية التعليم في كثير من دول العالم، وهذا ما أكدته الدراسات حيث توصلت إلى وجود ارتباط قوي بين نظام الجودة في المدارس وتحسين نتائج الطلاب في الاختبارات فضلاً عن امتلاك المدرسة رؤية واضحة تثري العمل المدرسي وتحقق الديمقراطية والمساواة.

وعلى الصعيد العالمي تتنوع فلسفة الإدارة التربوية في تبني معايير الاعتماد لضمان الجودة بتنوع السياسات التعليمية، التي تقوم بدورها في توجيه النظم التعليمية في دول مختلفة، حيث تم تطبيق معايير الاعتماد لضمان الجودة في العديد من الدول المتقدمة، وما تلى هذا التطبيق من نجاحات للمؤسسات التعليمية التي تبنت هذا الأسلوب على مستوى تحسين مخرجاتهم، وزيادة الطلب على الخريجين في المجال الصناعي والتكنولوجي، مما أوجد مبرراً قوياً وميلاً شديداً لتطبيق هذا الأسلوب بالمؤسسات التعليمية في العديد من الدول من خلال الوثيقة التي صدرت عن رابطة دول(APEC) بعنوان نحو معايير تربوية للقرن الحادي والعشرين.

وفي فلسطين تعكف وزارة التربية والتعليم العالي على تطبيق مشروع الاعتماد المدرسي لضمان الجودة وتطبيقه في مدارسها، بهدف العمل على التحسين المستمر في مخرجات العملية التعليمية، ورفع كفاءة العاملين بها، بما يضمن الحصول على خريجين لديهم المعارف الأساسية التي تؤهلهم للتنافس في كافة المجالات العملية بكفاءة عالية على المستوى العالمي.

المؤلف

الفصل الأول: الجودة في التعليم

يتحدث الباحث في هذا المبحث عن مفهوم الجودة في التعليم ومفهوم ضمان الجودة، ثم يتطرق إلى الجودة في الدين الإسلامي الحنيف، ومبادئها، ثم يناقش الباحث فوائد تطبيق الجودة في التعليم ومبررات تطبيق الجودة في التعليم، بعد ذلك يصنف الباحث أهداف تطبيق الجودة في التعليم حسب المستفيدين، ثم يتناول أهمية تطبيق الجودة في التعليم لجميع الأطراف ذات العلاقة، ثم يتناول بشيء من التفصيل والتحليل متطلبات تطبيق الجودة في التعليم ومراحل تطبيق الجودة في التعليم وأخيراً يتحدث الباحث عن معوقات تطبيق الجودة في التعليم.

تمهيد

نتيجة للتغير السريع في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتقنية كانت الحاجة ملحة لإحداث تغيير في النظم التعليمية والتربوية، إذ لم يعد الكمُّ هو المطلب الحقيقي، مما وجه الاهتمام نحو الجودة في التعليم، وتزايد هذا الاهتمام بشكل مفاجئ في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وبخاصة في الثمانينات للعديد من العوامل التي فرضتها هذه الفترة ومن أهمها التغيرات الاقتصادية المصاحبة للانفجار العلمي والتكنولوجي، وفي منتصف السبعينات ظهر الإنتاج الآلي واستخدام الكمبيوتر، كما حدث تغيرات في تركيبة العمالة، وتوسع في التعليم، وزيادة في الإقبال عليه.

لذلك أصبح تطبيق الجودة في التعليم ضرورياً، إذ أن الأخذ به يؤدي إلى تحقيق كفاءة وفاعلية العملية التعليمية ومن ثم الوفاء باحتياجات المجتمع وآليات سوق العمل.

مفهوم الجودة في التعليم

الجودة لغة:

جود : الجيد : نقيض الرديء، على فيعل، وأصله جيود، فقلبت الواو ياء ; لانكسارها ومجاورتها الياء ثم أدغمت الياء الزائدة فيها، والجمع : جياد وجاد الشيء جودة وجودة ؛ أي : صار جيدا، وقد جاد جودة وأجاد : أتى بالجيد من القول أو الفعل، ويقال : أجاد فلان في عمله وأجود، وجاد عمله.

وفي (معجم المقاييس 493/1) : (ج ود) وهو أصل يدل على التسمح بالشيء.

وعليه فإن المعنى اللغوي يتضمن: العطاء الواسع والأداء الجيد الذي يبلغ حداً فائقاً، وإحكام الأشياء والقيام بالأمر قياماً حسناً لا مزيد عليه.

التعريف الاصطلاحي:

تتفق معظم أدبيات الجودة بأن محاولة تعريف معنى الجودة يمكن تناوله من جوانب متعددة نظراً لاختلاف التصورات حول المفهوم، حيث يشير أليس(Ellis,1993) إلى أن مصطلح " الجودة " بحد ذاته تعبير غامض إلى حد ما، لأنه يتضمن دلالات تشير إلى المعايير Standards والتميز Excellence على حد سواء، بينما ينصح الباحث بيرسيج (Pirsig,2001) بأن ندع الجودة بلا تعريف " دع الجودة دون تعريف..هذا هو السر" وهو في ذلك يشير إلى أننا سنعرف الجودة عندما نشعر بها، وهذه دلالة على أن المستفيدين من المنتج هم من يحكمون على مدى جودته

والواقع أن محاولات تعريف الجودة لاتزال مستمرة نظراً لتطور المفهوم والأدبيات المتعلقة به، فقد تطور مفهوم الجودة ومرّ بمراحل عديدة منذ نشأته في

خمسينيات القرن العشرين إلى يومنا هذا، لكن يمكن القول أن جميع محاولات التعريف تضمنت دلالة واحدة وهي مقابلة الاحتياجات والتطلعات الحالية والمستقبلية للمستفيدين من المنتج أو الخدمة.

إن الجودة في مجال التعليم ترتبط بمدخلين أو منظورين هامين: الأول يرتبط بنواحي مادية وواقعية، تتعلق بالبناء المؤسسي للوحدة أو المنظمة التعليمية أو الكيان التعليمي، وما يرتبط بها من معايير ومؤشرات خاصة بالنواحي المتعلقة بالنشاط التعليمي، مثل معدلات الترفيع ومعدلات الكفاءة الداخلية، وتكلفة التعليم، والثاني: هو الجانب الحسّي والشعوري والذي يرتبط بمشاعر وأحاسيس متلقّي الخدمة التعليمية وبالتالي فإن محور التركيز على مفهوم الجودة الشّاملة لابد وأن يكون منطلقاً من هذه المحاور.

إن مفهوم الجودة في التعليم أخذ يتطور فكان له معان مختلفة، فعرّفت الجودة بأنها القيمة المضافة إلى التعليم، وعرفت بأنها انسجام المخرجات التربوية مع الأهداف المخطط لها، ثم عرّفت بأنها تجنب الأخطاء في العمليات التعليمية، ثم تبلور مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم بعد نجاحه في الأعمال كأسلوب إدارة أدى إلى تحقيق نجاح للشركات والمنظمات.

وسيورد الباحث بعضاً من تعريفات التربويين للجودة على النحوالتالي:

- عرفت الجودة في مجال التعليم بأنها عبارة عن " قدرة الإدارات التعليمية في مستوياتها ومواقعها المختلفة على أداء أعمالها بالدرجة التي تمكنها من تخريج خريجين يمتلكون من المواصفات ما يمكّنهم من تلبية احتياجات التنمية في مجتمعهم طبقاً لما تم تحديده من أهداف ومواصفات لهؤلاء الخريجين.

- والجودة في التعليم بأنها عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير، والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي، وفاعليته بمختلف عناصره(المدخلات، العمليات، المخرجات، البيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة، والكفاءة، والفاعلية لكل من أهداف النظام، و توقعات طالبي الخدمة التعليمية الطلبة، المجتمع.
- وتعرّف الجودة في التعليم على أنها: القدرة على التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة وفق نظم محددة موثق يقود إلي تحقيق رسالة المؤسسة التعليمية في بناء الإنسان من خلال تقديم الخدمة التعليمية المميزة وأنشطة بناء الشخصية المتوازنة.
- والجودة في التعليم هي عبارة عن جملة من المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوافر لجميع عناصر العملية التعليمية سواء ما يتعلق بالمدخلات أو المخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية.
- كما تعرف الجودة في التعليم على أنها عملية "تجويد التعليم ومواكبة متغيرات العصر من خلال الالتزام بمجموعة من الخصائص والمعايير التي تشمل مدخلات التعليم، وعملياته، ومخرجاته الكمية والنوعية، وملاءمة الهدف، وتتحقق من خلال التحسين المستمر والحافزية والتلقائية لتحقيق هذا التحسين.
- ويستنتج الباحث مما سبق يتضح أن مفهوم الجودة في التعليم يتضمن الآتي:
  - مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة.
  - ما يوجد في المؤسسة التعليمية من قدرات وخبرات ومواصفات.
  - السعي للتحسن والتطوير المستمر لتحسين جودة مخرجات العملية التعليمية من الطلاب.

- تقليل الهدر التربوي، ومحاولة الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات وأداء العمل بطريقة صحيحة؛ مما يقلل التكلفة.
- تعنى الجودة بالجانب المحسوس والجانب الشعوري.

وفي ضوء ما سبق يعرف الباحث الجودة في التعليم بأنها " عملية تركز على إيجاد طالب ذي تحصيل علمي ومهاري عالي الجودة، من خلال توفير المتطلبات اللازمة والعمل على تحسينها بما يحقق هذا الهدف وفق ما يطلبه سوق العمل، وتكون الغاية من ذلك كله إرضاء الله عز وجل".

مفهوم ضمان الجودة

فرّق المختصون بين مفهوم الجودة وبين مفهوم ضمان الجودة فمفهوم ضمان الجودة هو عملية قبلية تتخذ قبل تقديم المنتج أو الخدمة، هدفها إكساب المنتج أو الخدمة نوعية مطلوبة محددة مسبقاً، تمنع الفشل.

وقد عرف الزيّات عملية ضمان الجودة بأنها مجموعة من الإجراءات التي تقيس مدى مطابقة منتج ما لمجموعة من المعايير المحددة مسبقاً، وقد تؤدي عند الضرورة إلى تعديل في عمليات الإنتاج ليصبح المنتج أو الخدمة أكثر إتفاقاً مع المواصفات المقررة مسبقاً.

وضمان الجودة في التعليم هو مجموعة من الأنشطة الموجهة نحو تفحص المؤسسة الأكاديمية لقياس مدى الالتزام بالمعايير المسطرة، والتأكد من قدرة المؤسسة على التحسين المستمر بناء على نتائج تقييمها الذاتي لأدائها بهدف توفير الثقة لدى المستفيدين بجودة ما تقدمه لهم من خدمات.

وعملية ضمان الجودة بأنها كل السياسات والعمليات الموجهة نحو توفير كل ما يساعد على تحقيق الجودة، والمحافظة عليها والارتقاء بها.

ويتفق الباحث مع التعريفات السابقة في أن ضمان الجودة هو كل إجراء يعين على تحقيق الجودة وضمان استمراريتها وهي فعل مخطط ومنظم وضروري لإعطاء الثقة بأن المخرج الناتج سيحقق الجودة.

الجودة في الدين الإسلامي الحنيف

دعت التربية الإسلامية إلى تجويد العملية التربوية وإتقانها لما فيها من مصلحة الفرد والأمة، ولكي تتحقق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، وقد احتلت خاصية التجويد والإتقان جزءاً من مقومات السلوك الإنساني في أقواله وأعماله، حيث جاءت الدعوة للتجويد انسجاماً مع قوله تعالى (الذي أحسن كل شيء خلقه، وبدأ خلق الإنسان من طين).

مفهوم الجودة في الدين الإسلامي الحنيف

ذكر أبو دف تعريفاً لجودة التعليم من منظور ديننا الإسلامي الحنيف بأنها عبارة عن " ترجمة احتياجات وتوقعات المستفيدين من العملية التعليمية إلى مجموعة خصائص محددة تكون أساساً في تصميم الخدمات التعليمية وطريقة أداء العمل من أجل تلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين وتحقيق رضى الله عز وجل.

والجودة في الإسلام تعني الأداء على أكمل وجه، وفي الوقت المناسب، وبأقل الموارد المتاحة، والأداء بمهارة عالية، والعدالة بالمعاملة، وضمن المعايير والمقاييس المعتمدة، وهناك الكثير من الألفاظ القرآنية أو ما ورد على لسان الرسول

صلى الله عليه وسلم تطابق معنى الجودة منها: "الإحسان، والإتقان، والتسديد، والسداد، والإكمال.

وسيتناول الباحث المفاهيم التي ذكرها الصرايرة وزميله بشيء من التفصيل على النحو التالي:

مفاهيم إسلامية لها علاقة بالجودة:

لكي يصبح مفهوم الجودة في التعليم جزءاً فاعلاً في حياتنا التربوية لا بد أن نذكر بعض المفاهيم الإسلامية المتعلقة بهذا المفهوم والتي مثلت عبر عصورنا التاريخية دوافع للعمل التربوي على مستوى التنظير والتطبيق معاً، ولعل من أهم تلك المفاهيم الإسلامية التي لها علاقة بالجودة ما يلي:

1. مفهوم الإخلاص في العمل

ذلك أن المسلم لا يرضى بمجرد أداء العمل المطلوب منه، بل يحرص أن يكون هذا العمل صالحاً وخالصاً لوجهه تعالى، لأن العمل في المفهوم الإسلامي عبادة، والعبادة يلزمها إخلاص القلب لله قال تعالى:" وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء " (البينة: 5) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " أنا أغنى الشركاء عن الشّرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه" رواه مسلم.

2. مفهوم الإتقان

فالإتقان أحد مظاهر ومؤشرات الحكمة في العمل، والحكيم هو المتقن للأمور، ويمكن القول، أن الجودة تعني إجادة العمل، والإتقان درجة عالية في الجودة والإحسان.

الدلالات التي يبنى عليها مفهوم الجودة في ديننا الحنيف

الدلالات التي يبنى عليها مفهوم الجودة في التعليم من منظور ديننا الحنيف فيما يلي:

أولا: الدعوة الدائمة للإصلاح:

حرص الإسلام منذ بدايته، أن يجعل التعليم جزءاً أصيلاً من منظومة الدعوة للإصلاح، والأدلة على ذلك كثيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، والتي تدعو دائماً إلى الإصلاح ومنها قول الله عز وجل على لسان نبيه شعيب عليه السلام: (.....إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) (هود. الآية:88).

ثانياً: المراقبة والمسئولية:

إن المراقبة والمسئولية مبدأ أساسي أصيل، وقد حرص الإسلام على تنمية هذه الأمور، في قلوب المسلمين، في كل الأحوال والأوقات، فمن الأدلة على ذلك قول الله عز وجل: (وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) (التوبة. آية 105)، وقال تعالى أيضاً: (.....إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء. الآية:1)

ثالثاً: التنافس نحو تحسين العمل:

حث الإسلام أتباعه على التنافس الشريف، في كل الأمور التي تُرضى الله عز وجل، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: (.....وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ) (المطففين. الآية: 26)

رابعاً: الإدارة في الإسلام إدارة أخلاقية:

يتطلب تطبيق الجودة أسلوباً قيادياً ينشئ ثقافة تنظيمية تساعد على تحقيق أعلى درجة ممكنة من جودة الخدمات التعليمية، التي تقدمها المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال تبني نمط الشورى في القيادة، والقائم على احترام إنسانية العاملين.

خامساً: الطاعة ما لم يؤمر بمعصية:

إن من أهم متطلبات الجودة حتى تتضافر الجهود لإتمام العمل ونجاحه، وللحد من تضارب الأدوار، هو طاعة القيادة، وهذا أيضاً مبدأ أصيل في الدين الإسلامي، دعا إليه وحرث عليه، بل أمر به وحذر من مخالفته.

سادساً: الشورى والعدل وتدرج السلطة وتوزيع المهام والمسئوليات

فنجد أن الدين الحنيف تبنى الشورى كأحد دعائم الحكم وكذلك في علاقات المسلمين ببعضهم بشكل عام، انطلاقاً من قوله تعالى:" وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ" وقوله تعالى :" وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ"، ورفع الإسلام شعار التدقيق والمحاسبة ولا سيّما في الأمور الماليّة، ودعا إلى الإخلاص في شتى الأمور، في العمل، والقول، وحرص على تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال عدة أمور، منها : إيجابه للعمل، وحثّه على التعاون، ولقد أسند الرسول صلى الله عليه وسلم المهام إلى أهلها، فعلى سبيل المثال حاوَل عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما أن يتولى مهمة الأذان وتمنى ذلك، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعطِه هذه المهمة، بل أعطاها بلال بن رباح رضي الله عنه؛ لأنه الأجدر بها، ويمتلك أدواتها؛ فعن عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما، قال: "وددتُ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاني النداء"

سابعاً: اكتشاف المواهب ورعاية الموهوبين:

إن هذه الركيزة أصيلة في الإسلام، وليس كما يعتقد البعض كونها وليدة الحضارة الغربية الحديثة، وذلك بسبب الجهل بدين الإسلام وتعاليمه، بل دعا الإسلام إليها منذ بداياته الأولى، ويدل على ذلك قوله تعالى على لسان ابنة الرجل الصالح في مدين: (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) (القصص. الآية:26)، وكذلك قول نبي الله يوسف عليه السلام لعزيز مصر: (قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ) (يوسف. الآية:55).

ثامناً: الدافعية والتحفيز:

لدفع همم العاملين لإنجاز المهام، بأعلى درجات الجودة، وضع الإسلام نظاماً للتحفيز، يقوم على مكافأة العاملين المتميزين، في تأدية أعمالهم، فالتشجيع والتحفيز للعمل الصالح مبدأ رباني، فوجود حافز للعمل شيء أساس في تحسين العمل، بحيث يزيد المحسن إحساناً، ويشجع المقصر على التحسين والتطوير.

تاسعا: كيفية الأداء وفق المعايير(وضوح الأهداف والإجراءات)

إن الدين الإسلامي قائم على النظام، فهو الذي وضع للإنسان هدفاً رئيساً، يسعى إليه طوال حياته الدنيوية، وهو دخول الجنة بعد الموت وكذلك نظم الحياة الدنيوية، وضع فيها أهدافاً وخططاً توصل إلى ذلك الهدف الأكبر.

عاشراً: معايير العمل في الإسلام(الالتزام ببنود العقد، إتقان العمل، الأجر مقابل الجودة)

إن العمل في الإسلام هو مصدر للقيمة الإنسانية، قال تعالى: (وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (40) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاء الْأَوْفَى (41) (النجم. الآيات: 39-41).

مبادئ الجودة في الدين الإسلامي

يستعرض الباحث فيما يلي أهم مبادئ الجودة في التعليم وفق رؤية ديننا الإسلامي الحنيف، ويرى الباحث أن هذه المبادئ هي التي انبثقت منها مبادئ الجودة الحديثة:

1- ضرورة أن يكون القائد صاحب رسالة ورؤية تعليمية

حيث إن القائد صاحب الرؤية الواسعة والرسالة السامية يستطيع أن يسير بمؤسسته نحو الهدف السامي وهو خدمة الإنسانية ورضا الله عز وجل الإحسان إلى الناس، وحيث أن الرؤية والرسالة هما بداية كل تخطيط ناجح يسعى إليه الإنسان.

2- تعاون الجميع لإنجاز العمل على أكمل وجه

يسهم التعاون في توزيع العمل وضمان تمامه على خير وجه من منطلق أن يد الله مع الجماعة ومنطلق "وتعاونوا على البر والتقوى" وحيث أن الله عز وجل قد فضل بعض الناس على بعض بمهارات فكل منهم يكمل الآخر في العمل.

3- الطلب المستمر للعلم بغرض التحسين

انطلاقاً من قوله تعالى "اقرأ (1)" (العلق: 1) فإن طلب العلم يجب أن يلازم الفرد طيلة حياته، وعلى الفرد أن يسخر علمه في خدمة الناس وخدمة الدين الإسلامي وتحسين ظروف العمل ومخرجاته كما يجب عليه أن يتعلم ليقلل الهدر في مكان عمله وأن يحقق النتائج بأوفر وأقصر الطرق.

4- تقديم الخدمة الأفضل للناس وضمان رضاهم

إن الإسلام دين السعادة واحترام كرامة الناس حيث أمر الإسلام ورغّب بقضاء حوائج الناس ومنح الإنسان أقصى درجة ممكنة من الإشباع والرضا نظير ما يدفعه من مال إلى المنتج، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ...أحب الناس إلى الله

تعالى أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله تعالى سرور تدخله على مسلم ..." رواه الطبراني، وحسنه الألباني، وهذا من باب الأمانة والعدل، والخير، وإدخال السرور على قلب ذلك الإنسان، ما دامت حاجات الإنسان ورغباته في إطار الشرع، فمن حقه على الموظف الذي يقدم المنتج أو الخدمة التي تلبي تلك الحاجات، بأقصى ما يستطيع.

5- إعطاء الموظف حقه كاملاً

يجب أن يواءَم الموظّف لأداء عمله ويوضع الرجل المناسب في المكان المناسب بما يضمن القيام بمهام وظيفته قدر الإمكان، وأن يعطى العامل حقه من الراتب الشهري والمكافئات والحوافز والعمل على صقل قدراته من وقت لآخر وتدريبه.

6- الرقابة الذاتية والخارجية

إن استشعار الموظف لمراقبة الله عز وجل هو دافع للإخلاص وتجويد العمل وتجنب الأخطاء والهدر، كذلك فإن المراقبة من المسئول ضرورية لضمان قيام الموظف بعمله على أكمل وجه وتحسباً من قيام بعض النفوس الضعيفة بالتقصير، قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: 105].

فوائد تطبيق الجودة في التعليم:

إن لتطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية مجموعة من الفوائد, تعود على المؤسسة التعليمية والمجتمع ككل, وأعضاء الهيئة التدريسية, والطلاب, بالنفع والفائدة. ويلخصها الباحث في المحاور التالية:

1. **فوائد تطبيق الجودة في التعليم على الطالب**

من الفوائد التي تعود على الطالب الذي _يعد محور العملية التعليمية_ من تطبيق الجودة في التعليم ما يلي:

- قدرة الطالب على اكتشاف المعرفة بنفسه، وامتلاكه القدرة على التحليل والتركيب والتقويم من خلال أساليب التعلم المناسبة، والنظر إلى دور المعلم كدور مشارك.
- قدرة الطالب على الاحتفاظ بالمعرفة لمدى طويل، لأنه يركز على الفهم وليس على الحفظ والتلقين.
- قدرة الطالب على تكوين معرفة جديدة.
- قدرة الطالب على تطبيق ما لديه في حل المشكلات، ومجاراة المواقف المختلفة التي يتعرض لها .
- ترسيخ مبدأ التعاون والعمل الجماعي والمشاركة, فالتلاميذ غالباً ما يتعلمون المهارات المطلوبة للعمل بتعاون وفاعلية في فرق.
- قدرة الطالب على توصيل ما لديه من معرفة للآخرين، من خلال الكلمة المقروءة، أو الكلمة المكتوبة، أو المسموعة، وامتلاكه لمهارات الأرقام والتمثيل البياني والرسم الهندسي والأشغال اليدوية ومهارات الاتصال والمنطق.
- رغبة الطالب في معرفة المزيد، والاستعداد للتعلم مدى الحياة.

2. بالنسبة للمعلمين والإداريين في المدرسة

يعتبر المعلم والإداري عصب العملية التعليمية حيث أن المؤسسة التعليمية تقوم على تفانيه في عمله وتقديم أفضل ما عنده ومن الفوائد المرجوة من تطبيق الجودة بالنسبة للمعلمين والإداريين على النحو التالي:

- الجودة تعمل على إيجاد بيئة جاذبة للمعلمين والإداريين.

- الجودة تعمل على زيادة كفاءة المعلمين والإداريين، ورفع مستوى أدائهم.
- الجودة تسعى لتقديم الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في المدرسة.
- الجودة تسعى لتوفير التدريب المناسب للعاملين في المدرسة.
- تعمل الجودة على نشر روح العمل الجماعي والفريق بين المعلمين.
- تشجع الجودة على حرية الرأي والمشاركة وتمكِّنهم من طرح آرائهم تجاه العملية التعليمية.
- تطلعهم على كل جديد في مجال طرائق وأساليب التدريس الحديثة.
- تقدِّم لهم الجديد في مجال عملية تقويم وقياس قدرات الطلاب.

ويضيف الباحث أن الجودة تزيد ثقة المعلمين والإداريين بأنفسهم وتحثهم على الإبداع وتنمي لديهم الاحسان وتقربهم من الله عز وجل انطلاقاً من قول رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ..) رواه الطبراني

3. بالنسبة للمؤسسة التعليمية:

من الفوائد التي تعود على المؤسسة التعليمية في كل مجالاتها عند تطبيق الجودة في التعليم:

- تقدم الجودة رؤية ورسالة وأهداف عامة للمؤسسة التعليمية بصورة واضحة ومحددة.
- تقدم الجودة رسالة وأهداف جميع الوحدات بالمؤسسة بصورة واضحة ومحددة.
- تقدم الجودة خطة استراتيجية للمؤسسات التعليمية وخطط سنوية للوحدات متوفرة ومبينة على أسس علمية.
- توفر الجودة للمؤسسة هيكلية واضحة ومحددة وشاملة، ومتكاملة، وعلمية، ومستقرة.

- تزود الجودة المؤسسة بوصف وظيفي لكل دائرة ولكل موظف بصورة محددة.
- تعطي للمؤسسة معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في (خدمية، إنتاجية، أكاديمية، إدارية، مالية.... إلخ) .

ومن أوجه الاستفادة من إرساء الجودة في التعليم بالنسبة للمؤسسة التعليمية ما يلي:

- الجودة تعمل على تفعيل إنتاجية المدرسة.
- الجودة تعمل على تدعيم مسيرة الإصلاح الإداري الشامل في المدرسة.
- الجودة تعزز وتأكد الالتزام الخلقي والتميز لدي الإدارة، والمعلمين، والتلاميذ.
- الجودة تعمل على زيادة دافعية وحيوية المعلمين والطلبة.
- تزيد الجودة الوعي بالأولويات التي ينبغي إنجازها، وتقصر وقت إنجاز المهام وتقلل الهدر.
- ضمان تحقيق الجودة التربوية من خلال تطبيق المعايير العالمية فيما يلي: طرائق التعليم/ التعلم– المحتوي والمصادر التعليمية– أدوار المدرسة والشراكة مع البيئة– المبنى المدرسي– المسؤولية والمساءلة.

ويضيف الباحث أن من الفوائد التي تعود من إرساء ثقافة الجودة في مدارس التعليم العام تحسين المستوى العلمي للطلاب وزيادة الاهتمام بالتعليم غير التقليدي كون هذه المدارس تسعى نحو الأفضل، كما يساهم ذلك في تعزيز التنافسية بين المدارس، كما يؤدي ذلك إلى تطوير النمو المهني للمعلمين كون الجودة تسعى إلى تطوير القدرات والتدريب ورفع المستوى المهني للعاملين في المؤسسة، كما يرى الباحث أنها تساعد في توفير المناخ الآمن والبيئة التعليمية للطلاب والمعلمين على

حد سواء كما يرى الباحث أنها ستساعد في تفعيل المشاركة المجتمعية وتزيد من مشاركة أولياء الأمور في رسم سياسات المدرسة والمشاركة في أنشطتها.

4. فوائد تطبيق الجودة في التعليم على المجتمع

من الفوائد التي تعود على المجتمع من تطبيق الجودة في التعليم مايلي:

- مراجعة المنتج التعليمي (الطالب), من حيث العوائد ذات التأثيرات الفردية والاجتماعية؛ التي تعبر عن مجموعة التغيرات السلوكية والشخصية, مثل : القيم, والانتماء, والدافعية.
- مراجعة المنتج التعليمي (التغيرات الثقافية, والاقتصادية, والتقنية, والاجتماعية), التي يحدثها التعليم في المجتمع, من خلال تنشئة أفراده, والتي يهدف من خلالها على تقدمه.
- اكتشاف حلقات الهدر المالي, والبشري, والزمني, وتقدير معدلاتها وتأثيرها في كفاءة التعليم .
- تخريج كوادر مؤهلة لسوق العمل والإنتاج, والتي ستسهم في عملية التنمية والتقدُّم.
- دراسة متطلبات المجتمع واحتياجاته.
- تحقيق الترابط والتواصل بين جميع شرائح المجتمع.

مبررات تطبيق الجودة في التعليم

نظرا لتعاظم أهمية الجودة في عالم اليوم فقد بذلت جهود كثيرة في هذه الصدد على المستويين الدولي والإقليمي، فعلى المستوى الدولي نظمت اليونسكو _منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة _مؤتمرا عالمياً حول التعليم عقد في

باريس يوم التاسع من أكتوبر 1998م، وتم فيه التركيز على الجودة، ولقد أكدت المادة الحادية عشرة من الإعلان عن هذا المؤتمر على أهمية التقييم النوعي الذي يتناول كافة وظائف التعليم العالي وأنشطته، وأكدت المادة المشار إليها على أهمية الدراسة الذاتية والتقييم الخارجي في مجال التعليم العالي، كما حثت على تأسيس هيئات وطنية مستقلة، ووضع معايير ومستويات دولية لضمان الجودة، كما أكد الإعلان على أهمية مراعاة السياق المؤسسي والوطني والإقليمي عند وضع تلك المعايير والمستويات.

كما أن هناك مجموعة من المبررات فرضت ضرورة تطبيق الجودة في التعليم أهمها:

1. التغيرات الاقتصادية الناجمة عن ازدهار العلم والتكنولوجيا.
2. التغير في نوعية المهارات المطلوبة لسوق العلم، وبحثها عن اجود المخرجات من المؤسسات التعليمية.
3. التوسع في التعليم وزيادة الاقبال عليه.
4. زيادة الكثافة الطلابية وضرورة تقديم خدمات طلابية جديده.
5. وجود منافسة بين المؤسسات التعليمية في طرح برامج جديده.
6. انتشار مفهوم وفكره الجودة في مختلف الخدمات المقدمة للجمهور.
7. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما ترتب عليها من تأثير على العملية التعليمية.
8. الاستمرار في تقديم الخدمات التعليمية بأسلوب لا يحقق الطموحات المطلوبة.

9. الحاجه الى ترشيد الانفاق ووضع أولويات له.
10. المسؤولية الاجتماعية للتعليم تجاه المجتمع.

ويضيف الباحث مبررات أخرى لتطبيق الجودة في التعليم منها:

- ارتباط الجودة ارتباطا وثيقاً بالطالب كمخرج نهائي.
- تطبيق نظام الجودة في مؤسسات عالمية ومحلية مثل مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.
- يعتبر نظام الجودة سمة من سمات التطور العلمي للعصر الحديث.
- ارتباط نظام الجودة الشاملة مع نظام الرقابة والتقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وتقييم الأداء للموظفين وترتيب المدارس حسب الأكفأ.
- أصبح تطبيق الجودة ضرورة حتمية تفرضها الروتينية المترتبة على بيروقراطية النظام الحالي في المدرسة.
- المنافسة الحالية والمتوقعة بين المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث الدولية.
- متطلبات وزارة التربية والتعليم لخفض المصروفات، وقلة التوظيف والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية.
- الثورة التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم وانعكاساتها على المنهاج وعلى الطلاب.
- العجز التعليمي وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.
- التعليم الحالي يركز على المعلومات ويهمل السلوكيات والمهارات.

- قلة مشاركة المجتمع المحلي في وضع البرامج التعليمية بمعنى افتقار الشمولية.

أهداف الجودة في التعليم:

إنّ فقدان الهدف يعني فقدان محور الحياة، ومن دون هذا المحور يكون الوضع مضطرباً في داخل المؤسسة، ولمّا كان تحديد الهدف أمراً أساسيا في حياة المؤسسة، والانشغال عنه خطأ فظيع يفوت الفرصة على المؤسسة في تحقيق ما تصبو إليه، كان لابد من الاهتمام الدقيق بأهداف الجودة في التعليم لأنها توفر علينا الوقت والجهد، وقد قام الباحث بتصنيف أهداف الجودة في التعليم إلى الأقسام التالية:

1. أهداف خاصة بالطلبة

ويقصد بهذه الأهداف ما تسعى الجودة في التعليم لتحقيقه للمخرج النهائي للعملية التعليمية وهو الطالب من محاولة تنميته جسدياً ومعرفياً وعلمياً ومهارياً وسلوكياً وتربوياً وإعداده كفرد مؤهل قادر على الوقوف في سوق العمل ومن هذه الأهداف التي تسعى الجودة في التعليم لتحقيقها للطلبة ما يلي:

- الارتقاء بمستوى الطلبة والاجتماعي والنفسي والانفعالي والتربوي باعتبارهم أحد مخرجات النظام
- رفع مستوى الوعي لدى الطلبة تجاه عملية التعلم وأهدافه وإيجاد فرص تحويل الطالب كطرف فعال في العملية التعليمية وليس متلقي فحسب.
- توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وتحديد أهداف واضحة لهم وللبرامج التي تقدمها الجامعة لهم.

2. أهداف خاصة بالهيئات الإدارية والتدريسية

ويقصد الباحث بها جميع الأهداف التي تسعى الجودة لتحقيقها بالنسبة للعاملين المؤسسة التربوية من أعضاء الهيئة التدريسية والإداريين وتسعى هذه الأهداف في الغالب لتدريبهم وتطوير قدراتهم وتوفير البيئة المناسبة لهم وضمان تحقيق رضاهم عن عملهم، ومن الأهداف التي تسعى الجودة لتحقيقها لهم:

- تحسين كفاءة المشرفين والأساتذة ورفع مستوى الأداء الإداري من خلال التدريب المستمر.
- تطوير جو التفاهم بين جميع المنتمين للمؤسسة.
- تحقيق نقلة نوعية في العملية التعليمية تقوم على أساس الارتقاء بكل عناصرها؛ البشرية والإدارية والمالية والمادية.
- الاهتمام بمستوى أداء الإداريين والمعلمين من خلال المتابعة الفاعلة، وإيجاد الإجراءات التصحيحية اللازمة، وتنفيذ برامج التدريب المقننة والمستمرة وتطبيق التأهيل الجيد، مع تركيزها على جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي (المدخلات/ العمليات/ المخرجات).
- اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء قبل وقوعها، ورفع درجة الثقة في نفس العاملين بشأن مستوى الجودة التي حققتها المؤسسات التعليمية، والعمل على تحسينها بصفة مستمرة.

3. أهداف خاصة بالمدرسة:

ويقصد بالأهداف الخاصة بالمدرسة تلك الأهداف التي تسعى الجودة في التعليم لتحقيقها للمؤسسة التعليمية في جميع المجالات التربوية بها إدارياً وفنياً

وتسعى هذه الأهداف لتطوير النظام الإداري والبيئة المدرسية ومرافقها وتجهيزاتها ومن تلك الأهداف المتعلقة بالمدرسة ما يلي:

- تطوير النظام الإداري في المؤسسات التعليمية من خلال توصيف الأدوار والمسؤوليات لكل فرد حسب الصفة الوظيفية التي أسندت له.
- السعي لزيادة التقدير المحلي والوطني بالمؤسسة التعليمية من خلال ما تقدمه للمجتمع وكسب الاقبال العالي عليها.
- زيادة قدرة المدرسة على التكيف مع المتغيرات المحيطة بها وتمكينها من اختيار البدائل المناسبة والاستمرار في تقديم الخدمة.
- رفع الفعالية التنظيمية في مؤسسات التعليم العالي عبر إتاحة القدرة على العمل ضمن مجموعات، وتثبيت فعالية الاتصالات بين الأفراد العاملين في المجموعة الواحدة ومع القيادة الإدارية العليا.

4. أهداف خاصة بالمسؤولين راسمي السياسات التعليمية:

ويقصد بهذه الأهداف هي ما تسعى الجودة في التعليم لتحقيقه للأشخاص راسمي السياسيات التعليمية في وزارة التربية والتعليم وتتمحور هذه الأهداف حول رسم السياسات المتعلقة بالجودة ومحاولة التعرف إلى المشكلات بأسلوب علمي والوقوف على حاجات الأشخاص ذوي العلاقة ومن الأهداف المتعلقة بالمسئولين ما يلي:

- استقصاء حاجة المستفيدين من مخرجات الجامعة والسعي لتحصيل المطلوب كما ونوعاً من المخرجات واستخدام التغذية الراجعة للخريجين الذين عملوا في دوائر الدولة لتحسين مستوى التعليم.

- الوقوف على المشكلات التربوية والنفسية والتعليمية والإدارية في الميدان، على أرض الواقع، ودراستها، وتحليل أبعادها بالطرق العلمية، واقتراح أفضل الحلول التي تناسبها.
- تكوين ثقافة تنظيمية تشجع على رفع كفاءة الأداء والتحسين المستمر.
- تحسين وتجويد الخدمة التعليمية المقدمة للمستفيدين وتحسين وتطوير طرق التدريس واستراتيجياته، وتقليل الهدر.

5. أهداف خاصة بالمجتمع المحلي

المدرسة هي المؤسسة الأمينة التي وثق بها المجتمع في رعاية أبنائه، لما لها دور بارز في إعدادهم للحياة وإكسابهم المهارات والخبرات، لذلك ومن أجل تحسين هذا الدور الريادي المدرسة، وتحمل مسؤوليات أكبر فيما يتعلق بتحسين نوعية تعليم وتعلم طلابها تسعى الجودة لتحقيق بعض الأهداف للمجتمع المحلي على النحو التالي:

- تعزيز سمة البرامج المقيمة والمعتمدة لدى المجتمع الذي يثق بعمليتي التقويم الخارجي والاعتماد الأكاديمي.
- تعزيز ودعم ثقة الدولة، والمجتمع بالبرامج التي تقدمها المؤسسة التعليمية الارتقاء بنوعية الخدمات المهنية التي تقدمها المؤسسة التعليمية للمجتمع، حيث إن التقويم الخارجي والاعتماد يتطلبان تعديلاً في الممارسات بما يلبي حاجة ومتطلبات التخصصات والمهن.

- طمأنة المجتمع والمؤسسات الخارجية بجودة مخرجات مؤسسات التعليم وإظهارها بالصورة التي تتلاءم مع توقعاتهم فيما يتعلق بجودة الأداء.

6. أهداف خاصة بعملية التخطيط طويل المدى وقصير المدى

يعتبر التخطيط الوظيفة الإدارية الأولى وله الأولوية على الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة لأن هذه الوظائف يجب أن تعكس هذا التخطيط، ومن الأهداف التي تسعى الجودة لتحقيقها في مجال التخطيط:

- ضمان التحسين المتواصل الشامل لكل قطاعات المؤسسة التعليمية.
- وضوح الأهداف والرؤيا المتعلقة بالمؤسسة.
- إحكام النظام التعليمي وتحسينه بمؤسسات التعليم العالي عن طريق توصيف الأدوار ، والمسئوليات التي تم تحديدها لكل فرد في النظام المدرسي وتوزيعها حسب قدرات الأفراد ومستوياتهم الوظيفية.
- رفع كفاءة مؤسسات التعليم وإتمام قدرتها على المنافسة الجادة مع كافة المؤسسات المحلية والعالمية، والتحسين المستمر ضمن متطلبات العصر الحديث.

أهمية تطبيق الجودة في التعليم:

أجمعت الدراسات التربوية القديمة والحديثة على أهمية تطبيق الجودة في التعليم واختلفت آراء الباحثين والخبراء حول أهمية تطبيق الجودة في التعليم حسب الزاوية التي ينظر منها كل واحد منهم، وقد قام الباحث بتصنيف أهمية تطبيق الجودة في التعليم بناء على عدة مكونات كما يأتي:

1. أهمية تطبيق الجودة في التعليم في مجال التخطيط

التخطيط هو العملية التي تساهم في رسم التصور المستقبلي لما سيكون عليه شكل المؤسسة، وذلك بوضع أهدافها وطرق تحقيق هذه الأهداف، ويلخص الباحث أهمية جودة التعليم في مجال التخطيط في التالي:

- أن الجودة تساهم في توفير مؤشرات الأداء الأكاديمي التي تمكن الجهات المختصة من العمل على استمرار التحسين والتطوير لتحقيق الأهداف المرغوبة.
- الجودة تساعد المخططين في إدراك عوامل المخاطرة.
- تمكن الجودة المخططين من الاستفادة من الموارد المتاحة بالصورة المثلى.
- تساهم الجودة في وضع أهداف الخطط المستقبلية الخاصة والعامة بناء على مؤشرات واضحة ومحددة.
- تساعد الجودة في تحديد أسلوب رقابة للتأكد من أن ما تم تخطيطه يتم تنفيذه.

2. أهمية تطبيق الجودة في التعليم في مجال الرقابة

تُعدّ الرقابة من وظائف الإدارة الهامة؛ لأنّها تساعد في التأكد من أن الإدارة تقوم بوظائفها، ومن الممكن تلخيص أهمية تطبيق الجودة في مجال الرقابة في النقاط التالية:

- تساعد الجودة المديرين على الكشف عن وقوع الأخطاء؛ وذلك من أجل إيجاد حلول لها.
- تساعد الجودة في مجال الرقابة في الكشف المبكر عن الهدر وارتفاع التكاليف.
- تساعد الإدارة في تحديد الفرص المتاحة وإمكانية استغلالها مستقبلاً.

- تساعد في قياس نجاح الأداء الفعلي في تحديد الأهداف والمعايير بغرض التقويم.
- تساعد في التحفيز والمكافأة المادية والمعنوية للأفراد الذين يساهمون في منع الانحراف عن أهداف المؤسسة.
- تساهم الجودة في مجال الرقابة في توفر القوى البشرية اللازمة وفق الحاجات الفعلية اللازمة لتنفيذ الخطة دون ترهل وظيفي.
- تساهم في وضع قاعدة عريضة من المعلومات والمؤشرات تمكن الإدارات وصانعي القرار من الوقوف على مؤشرات القصور والقوة داخل المؤسسة التعليمية.

3. أهمية تطبيق الجودة في التعليم في مجال التنظيم الإداري

لا يمكن لمؤسسة أن تحقق أهدافها إلا بعد أن تولي اهتماماً بالغاً للتنظيم الإداري الحديث الذي يعتبر سلسلة من المهام والوظائف التي تساعد المؤسسة على تحديد أهدافها، وتحديد وسائل تحقيقها، والتعرف إلى مدى التقدم والإنجاز في عملية تحقيق الأهداف وقياس تقدم الأفراد العاملين ويجمل الباحث أهمية تطبيق الجودة في التعليم في مجال التنظيم بأنها:

- تساعد الجودة في التأكد من سرعة الاستجابة للمتغيرات التي تحدث في محيط المؤسسة.
- تعمل الجودة على التأكد من توزيع العاملين على الوظائف بناء على أسلوب علمي ووفق قدرات كل موظف.
- تسهم الجودة في التحقق من تحديد حقوق وواجبات وصلاحيات كل فرد في المؤسسة، وعدم التداخل في المهام الموكلة لكل منهم.

- تعمل الجودة على إتاحة فرصة اكتساب الخبرة لجميع العاملين، وتبادل المعرفة والمعلومات بينهم.

4. أهمية تطبيق الجودة في التعليم في مجال العلاقات الإنسانية بين العاملين

العلاقات الإنسانية هي مفهوم يشير إلى كل الجهود التي تعمل على إيجاد بيئة محفزة على العمل المريح لضمان تحقيق أفضل نتائج تضمن اشباع رغبات العاملين النفسية والاجتماعية تؤدي العلاقات الإنسانية دوراً هاماً في إثارة دافعية العمل وتخفف من ضغوط العمل ويلخص الباحث أهمية تطبيق الجودة في التعليم في مجال العلاقات الإنسانية بين العاملين في:

- تعمل الجودة على إثارة دافعية العاملين وتحفيزهم نحو أفضل أداء.
- تعمل الجودة على تقوية روح التعاون في العمل والعمل بروح الفريق.
- تؤدي الجودة تضمن لضمان الرضا الوظيفي للعاملين في المؤسسة.
- تعمل الجودة على تعزيز الانتماء إلى العمل التربوي من قبل الجميع.
- تؤدي الجودة إلى التأكد من تعزيز القيم لدى العاملين في المؤسسة.
- تؤدي الجودة إلى ضمان تعزيز ثقة الفرد بنفسه وزيادة قدرته الانتاجية.

وإجمالاً لما سبق فإن تطبيق الجودة في التعليم يعود بالنفع على المجتمع والمدرسة والعاملين ويؤدي لاستنهاض الهمم لكل أفراد المنظومة ويحقق ذلك عائداً ملموساً على الطالب ينعكس على أدائه وتحصيله وقيمه وحبه لوطنه، وهذا بدوره ينعكس على المجتمع ويكسبه مكانة عالية بين المجتمعات.

متطلبات ضمان تطبيق الجودة في التعليم:

ورد معنى كلمة متطلبات في القاموس بأنها ما يُطْلَب باعْتِباره ضَروريًّا لسَدّ حاجات وتَلْبية رَغَبات، وإن تحديد المتطلبات هي نقطة البداية لبناء نظام تعليمي قائم على الفهم العميق والمركز لما نريده.

إن تطبيق الجودة في التعليم بحاجة إلى إحداث متطلبات أساسية لدى المؤسسات التعليمية حتى تستطيع تقبل مفاهيم الجودة بصورة سليمة، قابلة للتطبيق العملي، وليس مجرد مفاهيم نظرية بعيدة عن الواقع، وحتى يتم ترجمة مفاهيم الجودة في المؤسسات التربوية للوصول إلى رضا الفرد الداخلي والخارجي، كما أن هناك متطلبات أساسية للعاملين أنفسهم في تلك المؤسسات لابد من القيام بها حتى تؤتي الجودة ثمارها ويصنف الباحث متطلبات تطبيق الجودة في التعليم إلى مجالات على النحو التالي:

1. متطلبات متعلقة بسن القوانين والتشريعات الداعمة

وتعني هذه المتطلبات جميع ما يتم اتخاذه من قوانين وتشريعات تضمن سير العملية على أكمل وجه هذه التشريعات تحميها وتحدد أسسها وضوابطها المنظمة لها وتحدد نظام المكافآت والحوافز المشجعة عليها والعقوبات المترتبة على إغفالها ومنها:

- الدعم والتأييد الكاملين من الجهة القائمة على التعليم –وزارة التربية والتعليم العالي– لنظام الجودة لتحقيق الأهداف المرجوة.

- تفويض الصلاحيات: حيث يعد ذلك من الجوانب المهمة في إدارة الجودة وهو من مضامين العمل الجماعي والتعاوني بعيداً عن المركزية في اتخاذ القرارات.
- ترسيخ ثقافة الجودة بين جميع الأفراد كأحد الخطوات الرئيسة لتبني إدارة الجودة، حيث إن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتمون إلي ثقافة تنظيمية جديدة تلعب دورا بارزا في خدمة التوجيهات الجديدة في التطوير والتجويد لدي المؤسسات التربوية.

2. متطلبات متعلقة بتنمية الموارد البشرية

ويقصد بهذه المتطلبات جميع ما يلزم لتأهيل العاملين في المؤسسة لتحقيق الجودة على أكمل وجه من التدريب والتوجيه على النحو التالي:

- التنمية المهنية: التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد.
- تنمية الموارد البشرية: كالمعلمين وتطوير وتحديث المناهج واستخدام طرق تدريس حديثة تتلاءم مع متغيرات العصر الحديث وتبني أساليب التقويم المتطورة وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التربوي المطلوب.
- التعاون والمشاركة: التأكيد على المشاركة الفعالة لجميع العاملين المشاركين بالتعليم من القاعدة إلى القمة بدون تفرقة كل حسب موقعه وبنفس الأهمية لتحسين مستوى الأداء.

وإن من متطلبات تطبيق الجودة في التعليم هو التعرف على احتياجات المستفيدين الداخليين وهم الطلاب والعاملين والخارجيين من عناصر المجتمع المحلي، وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير لقياس الأداء والجودة.

ومن المتطلبات التالية ضرورية لتطبيق نظام الجودة في التعليم:

- تعويد المؤسسة التربوية بصورة فاعلة علي ممارسة التقويم الذاتي للأداء.
- تطوير نظام للمعلومات لجمع الحقائق من أجل اتخاذ قرارات سليمة بشأن أي مشكلة ما.
- استخدام أساليب كمية في اتخاذ القرارات وذلك لزيادة الموضوعية وبعيدا عن الذاتية.

ويضيف الباحث بعض متطلبات تطبيق الجودة في التعليم:

- تفرغ الهيئة التدريسية في المدارس للعمل بشكل كامل .
- إجراء التدريب الشامل على (نظام الجودة وعلى المنهاج وعلى طرائق التدريس ومناهج البحث العلمي).
- ضرورة توفير خدمات الإنترنت والبريد الإلكتروني وأجهزة الكمبيوتر.
- إعادة تأهيل مديري المدراس وتدريبهم على أساليب التقويم والابتكار والابداع والبحث العلمي .
- وضع معايير لاختيار القيادات التربوية بناء على معايير ضمان الجودة وليس بناء على سنوات الأقدمية والسن فقط.
- توفير الحرية للمعلمين في إبداء الرأي وتوجيه النقد البناء لصالح العمل.

- توفر المباني والتجهيزات الملائمة لإعداد الطلاب والأجهزة الإلكترونية الحديثة، والمكتبات، والمعامل بتجهيزاتها الحديثة.
- زيادة الدعم المالي المخصص للمدارس حيث يعد المال من متطلبات تطبيق الجودة الهامة والأساسية لتوفير الأجهزة ومعدات التدريب.

مراحل تطبيق الجودة في التعليم

لقد أصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة والانتعاش الاقتصادي باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، فالجودة هي العنصر الثابت المشترك الجامع بين المؤسسات التي تربعت على قمة النجاح، بحيث يمكن القول إن الجودة هي التحدي الحقيقي الذي يواجه الأمم الآن، وتجمع الأدبيات على أن تحقيقها وتطبيق مفاهيمها ومعاييرها يستلزم المرور بعدة مراحل أو خطوات إجرائية صنفها الباحث وفق بعض آراء التربويين على النحو التالي:

1. مرحلة إيمان أصحاب القرار بثقافة الجودة:

وفي هذه المرحلة تقرر إدارة المؤسسة رغبتها في تطبيق نظام إدارة الجودة في التعليم، ومن هذا المنطلق يبدأ كبار المسئولين بالمؤسسة بتلقي برامج تدريبية متخصصة عن مفهوم النظام وأهميته ومتطلباته والمبادئ الذي يستند عليها.

ويتم في هذه المرحلة نشر ثقافة الجودة داخل مؤسسات التعليم وتهيئة البيئة التعليمية والمجتمع لتقبل متطلبات الجودة.

2. مرحلة التخطيط:

يتم في هذه المرحلة وضع الخطط التفصيلية لتحسين الجودة بلغة مفهومة للجميع، مع اختيار اعضاء الفريق القيادي الذي سيكون مسؤولاً عن تسهيل عمل

الفرق وتدريب هؤلاء الأعضاء علي مبادئ ومتطلبات الجودة، كما تتطلب هذه الخطوة وضع خطة رئيسة لتطوير العمل في ضوء مبادئ الجودة مع وجود رؤية استراتيجية قوية لنجاحها.

3. مرحلة التنفيذ:

يتم في هذه المرحلة البدء في النشاط المطلوب تنفيذه وتوثيق ما تم تنفيذه وعمل ما يستلزم من إجراءات بهدف زيادة كفاءة الأداء.

كما يتم في هذه المرحلة اختيار الأفراد الذين سيعهد إليهم بعمليه التنفيذ وتدريبهم على أحدث وسائل التدريب المتعلقة بإدارة الجودة.

4. مرحلة التقويم:

وتهدف هذه الخطوة إلى التأكد من أن جميع الأعمال الأكاديمية والإدارية التي تؤثر في جودة العملية التعليمية تؤدّى بالكفاءة المطلوبة، وتعمل على التحسين المستمر في الأداء.

ويتم في هذه المرحلة الحصول علي تغذية راجعة أو مرتدة (الآراء العائدة من أصحاب العلاقة) بشأن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

5. مرحلة التحسين المستمر:

يتم في هذه المرحلة استثمار الخبرات والنجاحات التي تم تحقيقها من تطبيق نظام الجودة؛ حيث تدعى جميع إدارات وأقسام المؤسسة وكذلك المتعاملين معها للمشاركة في عملية التحسين وتوضيح المزايا التي تعود عليهم جميعا.

ويتفق الباحث مع الخطوات السابقة باعتبارها خطوات منهجية متسلسلة يجب السير فيها حسب كل مرحلة، والتأكد من تنفيذها حتى يتم الانتقال إلى ما بعدها.

معوقات تطبيق الجودة في التعليم

إن الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني عموماً وأهل غزة خصوصاً هو واقع مريرٌ، حرم فيه الناس من أبسط الحاجات الأساسية، والتعليم يعد جزءاً من هذا الواقع مرتبط به، كثرت فيه المعوقات التي تحول دون تطبيق الجودة في التعليم وسيذكر الباحث المعوقات التي أجمع عليها الخبراء والمفكرون والتي تقف حائلاً أمام تطبيق الجودة في التعليم، ومنها:

1. وجود الفجوة الثقافية والتقنية بين الدول العربية والدول المتقدمة يمثل عائقاً لتطبيق نظم الجودة في التعليم، حيث إن الجودة ترتبط بالمخرج النهائي، إن تحقيق أية تنمية مستدامة لن يتم دون سد هذه الفجوة.
2. عدم مواكبة حركة تطوير المناهج لمتطلبات التطوير، وغياب التخطيط المستمر للمناهج بمعناها الشامل.
3. ضعف جاذبية أنظمة التعليم واستقطابها للكفاءات البشرية، وسيطرة المركزية في الإدارة على اتخاذ القرارات.
4. ضعف إعداد المعلم وفقدان المعلم لمكانته المهنية والاجتماعية، ومن المعلوم أن الكفاءات البشرية المواطنة المدربة والكفء هي الأقدر على تفهم أهداف التعليم واحتياجات المجتمع الذي تعيش فيه.

ويرى الباحث أن المعوقات السابقة تتمحور حول معوقات إدارية تتمثل في ضعف وقصور في نظام التعليم في البلدان العربية بشكل عام، وهذا الضعف تراكمي ناتج عن ضعف العملية الإدارية بشكل عام بوظائفها المتعددة.

ومن المعوقات التي يصنفها الباحث بأنها معوقات متعلقة بالبيئة المادية ومنها:

- ضعف الدعم المالي المخصص للبحث العلمي.
- قلة وجود المكتبات الحديثة المزودة بالكتب وقلة البحث العلمي والعزوف عن القراءة.
- البيئة التعليمية المصممة على أسس غير علمية فيما يتعلق بالمساحات والمرافق.

معوقات تطبيق الجودة في التعليم في البيئة الفلسطينية

إن بعض الظروف الحياتية الصعبة الناتجة عن الحصار المفروض على محافظات غزة والانقسام السياسي الفلسطيني قد ألقت بظلالها على العملية التعليمية برمتها وأضافت بعض المعيقات التي تضاف إلى ما سبق من معيقات ومن هذه المعيقات:

معيقات متعلقة بالانقسام السياسي:

حيث أدى الانقسام بين الضفة الغربية ومحافظات غزة وازدواج السلطات والهيئات التعليمية والرقابية والإجراءات المتخذة في قبل الطرفين إلى:

- قلة وجود الدافعية للتعليم في ظل عدم تلقي المعلمين رواتبهم بانتظام على مدارس السنوات العشر الماضية.
- إحالة المعلمين ذوي الخبرة والكفاءة إلى التقاعد المبكر كنوع من ضغط الأطراف على بعضها البعض لتقديم التنازلات.
- قلة الدعم المالي والميزانية المخصصة للمدارس من وزارة التربية والتعليم العالي حيث تذهب الميزانية إلى رواتب الموظفين في القطاع الحكومي.
- المناكفات السياسية وعدم توحيد العمل بين وزارة التربية والتعليم في شقي الوطن وازدواجية الوظائف العليا واتخاذ القرارات.
- التغيير المتكرر للمناهج الدراسية كل عامين تقريباً يجعل من الصعب السير في خطوات تقويم شامل ومعياري.

معيقات متعلقة بالحصار الصهيوني على محافظات غزة:

يفرض الاحتلال الصهيوني حصاراً جائراً على محافظات غزة منذ أحد عشر عاماً ومن المعيقات الناتجة عن هذه الحصار:

- تشديد القيود على المؤسسات الدولية التي تعمل في قطاع غزة وعدم تمكينها من نقل الأدوات والتمويل اللازم.
- انقطاع التيار الكهربي المتكرر لفترات تزيد عن عشرين ساعة يومياً يحول دون تنفيذ العديد من الأنشطة ذات العلاقة بالجودة في التعليم.
- اغلاق المعابر حال دون سفر الطلاب والباحثين وتبادل المعرفة بين محافظات غزة والعالم الخارجي وحال دون استقبال البعثات العلمية.

الفصل الثاني: الاعتماد المدرسي

يتحدث الباحث في هذا المبحث عن مفهوم الاعتماد المدرسي ونشأة الاعتماد المدرسي وتطوره وفلسفة الاعتماد المدرسي وأهميته وأهدافه ومبادئه، ثم تحدث الباحث عن متطلبات الاعتماد المدرسي وشروط التقدم لهيئة الاعتماد المدرسي والمراحل التي يمر بها الاعتماد المدرسي، أساليب نشر ثقافة الاعتماد المدرسي وضمان الجودة، ومعوقات تطبيق الاعتماد المدرسي.

مفهوم الاعتماد المدرسي

الاعتماد لغة:

اعتمد يعتمد فهو مُعتمَد والاعتماد مصدر اعتمد والاعتماد يعني الاستناد، واعتمد اعتمادًا اتكأ على شخص أو شيء، واعتمد الأمر أي قبله ووافق على تنفيذه.

الاعتماد اصطلاحاً:

ذكرت العديد من التعريفات لمفهوم الاعتماد المدرسي اختلف التربويون فيها بناء على اختلاف زاوية النظر للمفهوم، وقد قام الباحث بتصنيفها بناء على الموضوع على النحو التالي:

1- تعريفات تناولت الاعتماد كمجموعة معايير لضبط الجودة

- الاعتماد هو مجموعة من المعايير والإجراءات التي تحدد مدى استيفاء المؤسسات التعليمية للمعايير المهنية لجودة البرامج الأكاديمية جولنك.

- الاعتماد هو العملية التي يتم من خلالها تحديد ما إذا كانت المؤسسة تطبق معايير الجودة الموضوعة، ومن ثم يمكن اعتمادها ومنحها شهادة تفيد بتوافر المعايير داخلها.
- الاعتماد هو آلية تهدف إلى الارتقاء بجودة التعليم في المؤسسات التعليمية فهو أداة فعالة لضمان مستوى ومعايير وجودة معينة.
- الاعتماد هو مطابقة مؤسسة ما لمعايير جودة معينة، ويمثل ضماناً بوجود مستوى معين من الجودة يتوافق مع رسالة المؤسسة أو أهداف البرنامج، ويتوافق أيضا مع توقعات المؤسسات الاكاديمية المماثلة، وتوقعات كل من الطالب وسوق العمل.
- الاعتماد هو "عملية مستمرة للتعرف على مدى تحقيق المعايير والمؤشرات، وتحديد نقاط القوه والضعف، والعمل على تحسين الأداء، لمختلف مجالات المؤسسة ومنظوماتها، ويتم هذا من خلال الشواهد والأدلة المتمثلة في قواعد البيانات والمعلومات المتاحة، والوثائق وغيرها.
- الاعتماد المدرسي هو: سعي المدارس من كل المستويات والمراحل الدراسية وغيرها من المؤسسات المعنية بالتعليم إلى تحقيق الجودة وإظهار رغبتها في تخصيص الوقت والموارد اللازمة لتقييم برامجها التعليمية ومواصلة التطور وتحسين الأداء.
- كما يعرف الاعتماد المدرسي بأنه مجموعة من العمليات والإجراءات التي تقوم بها هيئة الاعتماد لمؤسسة تعليمية ما تطبق معايير الجودة في إعداد الخريجين وتلتزم بها، وتوفر المتطلبات الاساسية اللازمة لتحقيق هذه المعايير، والإقرار أو الاعتراف بأن المؤسسة قادرة على إعداد خريجين مؤهلين لسوق العمل، مما

يضفي على المؤسسة المعتمدة صفة أو مكانة أكاديمية تجعلها محل ثقة للمتعاملين معها والمستفيدين منها.

يتضح من التعريفات السابقة التي تناولت الاعتماد كمجموعة معايير لضبط الجودة أنها تشترك فيما بينها في أن الاعتماد المدرسي هو:

- مجموعة من الإجراءات مرتبة متسلسلة تسعى المؤسسة لتحقيقها.
- هدف العملية هو تحقيق الجودة وضمانها.
- يقوم بهذه العملية مؤسسة أو جهة معترف بها.

ويتبنى الباحث التعريف المتكامل الذي يتضمن العمليات والإجراءات التي تقوم بها هيئة الاعتماد لمؤسسة تعليمية، كما يتضمن التعريف إقراراً بأن المؤسسة قادرة على تخريج الأفراد المؤهلين لسوق العمل.

2- تعريفات تناولت الاعتماد كشهادة اعتراف وإجازة

من التربويين من نظر إلى الاعتماد المدرسي من زاوية أنه شهادة اعتراف وإجازة تسعى المؤسسة للحصول عليها ومن التعريفات التي تناولت هذا الجانب:

- تعريف الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي الاعتماد المدرسي بأنه شهادات رسمية تمنحها هيئة معترفة بها تؤكد أن البرنامج التعليمي أو المؤسسة التعليمية يفيان بالمعايير المطلوبة للجودة".
- الاعتماد المدرسي هو "نظام يتم بموجبه الاعتراف والتصديق، بما تقوم به المؤسسات من أدوار أنشئت من أجلها، وفي المؤسسات التعليمية يتم الاعتراف بكل من الأداء الإداري والمؤسسي لها، وكذلك بما تقدمه من برامج وشهادات علمية وتراخيص، تمكن من مزاولة المهن ويتم تطبيق هذه النظم من قبل مؤسسة

مستقلة ومختصة تقوم بمراجعة مدى التزام المؤسسة الراغبة في الاعتماد بمجموعة من المعايير المعلنة.

- الاعتماد هو الإجازة، والإقرار بأن معهداً ما قد استوفى الشروط، وهي في التربية تعني الاعتراف بالمدارس، والشهادة لها باستيفاء الشروط المطلوبة.
- الاعتماد هو الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية، بعد أن توافرت لها المعايير الواجب توفرها للقيام بمثل هذه المهمات، أو إعطاء تقييم للمؤسسة مما يترتب عليه إعطاء حكم حول أهلية وكفاءة هذه المؤسسة.
- الاعتماد المدرسي هو مكانة أو صفة علمية للمؤسسات التربوية تمنح للمؤسسة التعليمية أو البرنامج بعد استيفاء المؤسسة لمعايير جودة نوعية التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات التقييم (الاعتماد) التربوية.

3- تعريفات تناولت الاعتماد كعملية تقويم

من الخبراء التربويين من نظر إلى الاعتماد المدرسي على أنه عملية تقويم ومن هذه التعريفات:

- الاعتماد هو "عملية تقويم خارجية لأداء المؤسسة التعليمية أو محتوى البرنامج الأكاديمي، يقوم بها فريق خارجي تابع لإحدى هيئات ضمان الجودة والاعتماد، سواء على المستوى المحلى، أو المستوى الإقليمي، أو المستوى الدولي ; لمعرفة مدى استيفاء المؤسسة أو البرنامج الأكاديمي للمعايير التي تضعها الهيئة للحصول على الاعتماد المطلوب".
- الاعتماد هو "عملية تقويم جودة المستوى التعليمي للمدرسة وتتم بواسطة هيئة متخصصة غير حكومية لإنجاز هدفين، هما: جعل المؤسسات مسؤولة عن تحقيق أهداف محددة وملاءمة لها ولبرامجها التربوية، وفحص مدى وفاء هذه المؤسسات وبرامجها بمعايير محددة مسبقا".

- الاعتماد هو مخرج رئيسي لعملية التقويم والتي تحدد في الاعتراف من قبل مؤسسة عالمية تمنح رخصة للمؤسسة تستطيع من خلالها مزاولة عملها.

4- تعريفات تناولت الاعتماد كعملية تحسين

- الاعتماد المدرسي هو: عملية تحسين مستمرة للبيئة المدرسية تستهدف فحص كافة الجوانب الخاصة بالبرامج، والعلميات المدرسية من أجل التعرف على مستوى الجودة الخاصة بعملية تعلم الطلاب.
- الاعتماد المدرسي هو العملية التي يقصد من خلالها مراقبة ورصد النتائج على كافة المستويات والمجالات الخاصة بالبيئة المدرسية، والهدف الأساسي من الاعتماد المدرسي هو مساعدة المعلمين، والعاملين في المجال التعليمي، وكافة المساهمين في العملية التعليمية على التعلم، وتحسين الممارسات في كافة الأنشطة التعليمية.

ومن خلال التعاريف السابقة لمفهوم الاعتماد يستخلص الباحث بعض الحقائق التي يتضمنها هذا المفهوم وتعتبر المنطلقات التي تستند عليها عملية الاعتماد المدرسي وهي:

- مجموعة إجراءات تقوم بها مؤسسة مختصة(هيئة الاعتماد والجودة) .
- تعتمد عملية الاعتماد على مجموعة من المعايير التي يجب على المؤسسة أن تحققها
- الاعتماد المدرسي وسيلة من وسائل زيادة جودة التعليم وتحسين مخرجاته.
- تصنف المدارس بناء على الدرجة الكلية التي تحصل عليها وترتب وتعلن للمجتمع المحلي.

- تمنح المؤسسة التي تستوفي المعايير المحددة شهادة لمدة معينة.

ويعرف الباحث مفهوم الاعتماد المدرسي بأنه مجموعة من المعايير التقويمية لضمان تطبيق الجودة تسعى المؤسسات من خلالها إلى الحصول على شهادة أو إجازة هدف هذه الشهادة هو التحسين المستمر في أداء المؤسسة.

نشأة الاعتماد وتطوره

إن هذا النمط من التقويم التربوي للمؤسسات التعليمية في التعليم العام بدأ عام 1871م بمبادرة من مجموعة أساتذة بجامعة ميتشغان لزيارة المدارس الثانوية بالولاية للتأكد من أنها على قدر من الكفاءة والتميز الذي يسمح بقبول خريجيها في الجامعة دون الخضوع لاختيارات القبول، ومع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين شهد الاعتماد المدرسي تطوراً ملحوظاً في فلسفته وإجراءاته وتطبيقاته، حيث بدأ استخدام الدراسة الذاتية من قبل المؤسسة، كما أصبح التقويم مركزاً على التقويم الكيفي لمدى تحقق الأهداف. كما اتسع نطاق المؤسسات الأكاديمية التي شملها الاعتماد، فعاد الاهتمام بشكل كبير إلى مدارس التعليم العام وتحول دور جمعيات الاعتماد من الفحص والتفتيش عن نقاط الضعف إلى مساعدة المؤسسة التعليمية على تحديد المشكلات ومعالجتها قبل زيارة فرق التقويم لها.

فلسفة الاعتماد المدرسي

إن المنظور الفلسفي للاعتماد المدرسي يؤسس للمرجعية العلمية للاعتماد المدرسي، وهي تختلف عن المنظور الإداري الذي يضع الأسس، والمبادئ، والآليات، والإجراءات.

وتنطلق فلسفة الاعتماد المدرسي من رؤية مفادها أنه من حق المجتمع التأكد من أن مؤسسات التعليم قبل الجامعي تقوم بدورها على أكمل وجه، وتعمل على تعزيز مواطن القوة ومعالجة مواطن الضعف فيها؛ حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وتقوم فلسفة الاعتماد المدرسي على معالم رئيسة واضحة ومحددة وشاملة تتمثل في الآتي:

1. قبول التغيير والتعامل معه باعتباره حقيقة حتمية حضارية ونشر ثقافة الاعتماد المدرسي واقتناع المسؤولين بها.
2. السبق الدائم لتحقيق التميز في الأداء.
3. التركيز على الجودة في المنتج والأداء الذي يؤدي إلى منتج عالي الجودة.
4. تطبيق نظم العمل الجماعي والرؤية المشتركة بين جميع العاملين في المدرسة، والقيادة الفعالة.
5. توفير قاعدة بيانات متكاملة وشاملة تحتوي على جميع عناصر المنظومة التعليمية، وواقعها.
6. التركيز على المستفيد داخل المدرسة وهو الطالب.

كما يضيف دون وزميله أن من فلسفة الاعتماد أنه يؤدي ضمناً إلى رفع مستوى الوعي في المجتمع المحلي نحو محاسبية المدارس، والذي سينعكس على رفع كفاءة أداء المدرسة من أجل تحسين مخرجاتها وتطويرها كنتيجة لذلك، والعمل على المحافظة عليها والاستمرار فيها.

وتلخيصاً لما سبق فإن الباحث يرى أن فلسفة الاعتماد مشتقة من فلسفة الجودة في المؤسسات التعليمية المتمثلة في ضرورة تحسين الخدمات والتطوير والتحسين المستمرين، حيث إن الغاية ليست في الحصول على شهادة الاعتماد من الهيئة المختصة، بل تعدت ذلك إلى تلبية متطلبات المجتمع من القادرين على خدمة الإنسانية عامة.

أهمية الاعتماد المدرسي

يكاد يجمع الخبراء والتربويون على أهمية الاعتماد المدرسي الذي أضحى عقداً بين المعلمين والدولة من ناحية وبين الطلبة وأولياء أمورهم من ناحية أخرى، فهو يعود بالنفع والفائدة على جميع مكونات العملية التربوية (المؤسسة التعليمية وراسمي السياسات، والمعلمين والطلبة والمجتمع المحلي) كونه ضرورة ملحة للأمة وليس رفاهية يمكن الاستغناء عنها والعيش بدونها، وقام الباحث بتصنيف الأهمية وفق الجهة المستفيدة من الاعتماد على النحو التالي:

1. أهمية الاعتماد المدرسي للطلبة المتعلمين

يتوجه التعليم الحديث إلى التمحور حول الطالب المتعلم باعتباره الركيزة الأهم في هذه العملية، والاعتماد المدرسي جزء من هذه المنظومة هدفه الرئيس هو الارتقاء بشخصية الطالب وإعداده للحياة، وضمان أن يكون قادراً على الوقوف في وجه التحديات التي تواجهه، وتتلخص أهمية الاعتماد المدرسي للطلبة المتعلمين فيما يلي:

- يستخدم الطلاب الاعتماد لتقديم خلفية تعليمية لأصحاب العمل والبرامج في المدارس الأخرى، وبالتالي تلبية متطلبات القبول أو اكتساب ميزة أكثر من المتقدمين من البرامج غير المعتمدة.
- يضع ختم الموافقة على الخريجين: فالتخرج من مؤسسة معتمدة يشير إلى أنه من المتوقع أن يكون الخريجون على استعداد للممارسة العملية بمستوى مهاري معين.
- إعطاء الطلبة حرية الاختيار بين المؤسسات التعليمية وفقاً للمستوى الذي تتميز به هذه المؤسسات.

2. أهمية الاعتماد المدرسي للعاملين في المؤسسة التعليمية

إن المعلمين والإداريين الفاعلين يبحثون باستمرار عن طرق لتحسين تعلم الطلاب، وإن ما يستطيع الطالب تعلمه يتم تنفيذه من قبل المعلم، وبالتالي، تعتبر جودة المعلم والإداري وفعاليته من الاعتبارات الرئيسية لنجاح التعليم، وتكمن أهمية الاعتماد المدرسي بالنسبة للعاملين في المؤسسة التعليمية في النقاط التالية:

- تدريب العاملين وصقل خبراتهم وتنميتهم مهنياً
- توفير بيئة اجتماعية مناسبة توفر للعاملين رضاً عن عملهم.
- تعمل على تحفيز العاملين لبذل قصارى الجهد في خدمة الطلبة.
- التخلص من ضغوط العمل والأمراض الناتجة عنه.
- توزيع مهام العمل بالتساوي وحسب قدرات العاملين في المؤسسة.
- يقدم الاعتماد المدرسي وصفاً وظيفياً واضحاً ومكتوباً يحدد للمسئوليات والصلاحيات ويمنع تداخلها.

3. أهمية الاعتماد المدرسي بالنسبة للمؤسسة التعليمية

إن حصول المؤسسة على شهادة الاعتماد تعني أن المدرسة قادرة على تحقيق أهدافها وفق المعايير المطلوبة وأن هذه المؤسسة قادرة على منافسة قريناتها من المدارس، وتظهر أهمية الاعتماد المدرسي بالنسبة للمؤسسة التعليمية في:

- أن عملية الاعتماد تعمل للارتقاء بمستوى الممارسات المهنية في المؤسسة التي تضمن تحقيق أقصى استفادة من الموارد والمصادر، ووصولا إلى مخرجات عالية الجودة، تحقق متطلبات الأداء، بما يعزز ثقة المعنيين بالمؤسسة التعليمية ومخرجاتها.
- يعد الاعتماد المدرسي أحد وسائل تشجيع المدارس وحثها على تحقيق الجودة وضمان استمرارها، والتي تتمثل في الوصول إلى مستويات عالية من الإتقان والتميز في الأداء.

ومن أهمية الاعتماد بالنسبة للمؤسسة أن الاعتماد:

- يساعد في تحديد ما إذا كانت المؤسسة تلبي أو تتجاوز الحد الأدنى من معايير الجودة.
- مساعدة المؤسسات التعليمية في تحديد قبول الطلبة من مؤسسات تم اعتمادها والتعرف إلى مستوياتهم.
- ينتج الاعتماد المدرسي أهدافًا للتحسين الذاتي المؤسسي.
- يوفر الاعتماد المدرسي البديل التنظيمي الذاتي لوظائف الرقابة الحكومية.

4. أهمية الاعتماد المدرسي بالنسبة لراسمي السياسات

إن ما يميز السياسات في الدولة هو أن نتائجها تشمل شريحة عريضة من المجتمع، مما يحتم الاهتمام بعملية رسم السياسات واختيار الأشخاص المسئولين عن رسمها بعناية ودقة لأن ذلك يزيد من فرص نجاحها وتقليل الآثار الناتجة عن

إخفاقها، والاستفادة قدر الإمكان من البدائل المتاحة، ومن أهمية الاعتماد المدرسي بالنسبة لراسمي السياسات ما يلي:

- الاعتماد على معلومات ومعطيات صادقة وصحيحة، تجنب المجتمع الكثير من التضحيات والآلام والإحباط الذي يصاحب تنفيذ السياسات العامة الفاشلة أو المرسومة بشكل غير صحيح.
- زيادة الطلب على النوعية العالية للتعليم لأن كثيراً من دول العالم ارتبطت باتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية، المهنية، ومنظمات التعليم الدولية.
- ضمان الحصول على مردود ذي قيمة للمال العام الذي يستثمر في التعليم.
- يوفر الاعتماد المدرسي دليلاً لراسمي السياسات بأن الخطط الموضوعة تسير في الاتجاه المخطط له أو العكس.
- الاعتماد المدرسي لمؤسسات التعليم يعني ضمناً مطابقة مخرجات المؤسسة التعليمية للأهداف والمعايير الموضوعة لها من قبل راسمي السياسيات في الدولة، حيث يضمن هؤلاء المسؤولون جوانب من بينها مواصفات الطالب المستفيد من الخدمة التي تقدمها المؤسسة، والعمليات التي تتم في المؤسسة خلال فترة تعليمية، ومناسبة المؤسسة نفسها التي تقدم الخدمة، وكذلك القيمة التي تعكسها تلك الخدمة.
- توفر آلية تضمن أن الأفراد الذين يقدمون أنفسهم لاعتماد المؤسسة لديهم الخلفية التعليمية اللازمة، هذه الخلفية ستشجعهم على العمل بطريقة تتفق مع سلامة ورفاهية الجمهور، وكذلك مع المعايير المهنية المقبولة.
- يؤثر الاعتماد على أمور السياسة العامة الأوسع مثل الموافقة على تأشيرات الدخول للطلاب الخارجيين الذين يرغبون في الالتحاق ببرنامج أكاديمي معين.

5. أهمية الاعتماد المدرسي بالنسبة للمجتمع

إن أي مجتمع يتطلع إلى الرفعة يجب أن يولي اهتماماً بالغاً بمؤسسات التعليم، لأن هذه المؤسسات ينعكس إداؤها على المجتمع رفاهية ورقياً واحتراماً، ولما كان الاعتماد يسعى لخدمة المجتمع فإن الباحث يفصّل أهمية الاعتماد المدرسي بالنسبة للمجتمع في الجوانب التالية:

- يوفر الاعتماد المدرسي معلومات فاعلة لأفراد المجتمع حول نوعية التعليم بناء على الأهداف والأغراض التي تم تحديدها لكل مؤسسة تعليمية.
- يساعد أصحاب العمل على تحديد صلاحية برامج الدراسة وما إذا كان خريجًا مؤهلاً.
- يحمي الاعتماد مصالح الطلاب ووالديهم، من خلال ضمان أن البرامج التعليمية المقدمة قد حققت مستوى يلبي أو يتجاوز المعايير التي تم تطويرها من قبل الخبراء في هذا المجال.
- تستخدم الجمعيات المهنية المجتمعية عملية الاعتماد من أجل ضمان ملاءمة المناهج في مجالات اهتمامها، وبمرور الوقت يؤدي إنشاء البرامج المعتمدة وانتشارها إلى تحسين نوعية وأهمية الخريجين الجدد في هذه المهنة.
- اتجاه مؤسسات المجتمع إلى الاعتماد المدرسي كعامل في التوظيف وخاصة في أسواق العمل الجديدة حيث لا تملك الشركة الخبرة الكافية مع خريجي البرامج الأكاديمية المختلفة.

أهداف الاعتماد المدرسي

إن الاهتمام بالاعتماد المدرسي في إطار ضمان ضبط الجودة للمؤسسات التعليمية أصبح أحد أهم المؤشرات على تقدم الدول، حيث أصبح التنافس بينها شديداً في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي وثورة المعلومات وأصبحت الدول تتنافس في

تحقيق الجودة وفق المعايير المحددة، حيث يعد الاعتماد دليلاً على تحقق هذه المعايير في تلك المؤسسات، فالأخذ بالاعتماد المدرسي يحقق الكثير من الأهداف على جميع الأصعدة، ولقد قام الباحث بتصنيف هذه الأهداف وفقاً للجهة التي تخدمها على النحو التالي:

1. أهداف متعلقة بالطلاب

إن الطالب هو عصب العملية التعليمية وأساسها، ولولاه لما قامت مؤسسات التعليم ولما عرفت هيئات الاعتماد وضمان الجودة، وبما أن الطالب هو محور العملية التعليمية وركيزتها الأساسية فإن كل ما هدفه التحسين والتطوير هو عائد لمصلحة الطالب، والاعتماد يحقق للطالب أهدافاً متعددة على النحو التالي:

- تحسين أداء الطلاب بمختلف جوانبه: المعرفية، والوجدانية، والاجتماعية، والمهارية، وهذا هو الهدف المنشود من الاعتماد التربوي للمدارس.
- تسهيل تحويل الطلاب بين مختلف المؤسسات التعليمية؛ نظراً للمطابقة بين مختلف تلك المؤسسات.
- مساعدة الطلاب في التعرف على المؤسسات المعتمدة والمتميزة، واختيار المؤسسة التي تناسب طموحاتهم وتلبي رغباتهم.
- الارتقاء بالطالب كمخرج نهائي للمؤسسات التعليمية بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل من خلال تجويد التعليم وتحسين كفايات الخريجين.

2. أهداف متعلقة بالمؤسسة التعليمية

يسعى الاعتماد المدرسي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بالمؤسسة التعليمية، حيث تعد المؤسسات التعليمية ركيزة أساسية للنهضة في المجتمعات المتقدمة، لما تقدمه من تربية للنشء وصقل لقدراتهم، ومن هذه الأهداف:

- تشجيع المؤسسة التعليمية على المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية في ضوء مقارنة أدائها بالمعايير المحلية والعالمية.
- تطوير الأداء المؤسسي في جميع مجالاته لزيادة فرص التعلم وتحسين نواتجه.
- الإسهام في تطوير الموارد المادية والبشرية للمؤسسة والاستفادة منها.
- تطوير الأداء المدرسي الشامل، سواء أكان تطويراً أفقياً أم رأسياً، حيث تتمحور متطلبات الاعتماد التربوي حول إصلاح المدرسة، وقدرتها على التقييم الذاتي، وتحديد أولويات التطوير.
- ضمان التميز في ضوء وضع معايير وأدلة لتقييم الفعالية، وتشجيع التحسين المؤسسي من خلال الدراسة الذاتية والتخطيط المستمر.
- إيجاد نوع من التنافس الشريف بين مختلف المؤسسات التعليمي.
- تشجيع المؤسسات التعليمية بأشكالها المختلفة على القيام بمراجعات مستمرة للتقويم الذاتي لبرامجها العلمية وإمكاناتها المختلفة بشكل يؤدي إلى الارتقاء بها.
- الحصول على التمويل: حيث يساعد الاعتماد على زيادة اهتمام الدولة وزيادة دعمها للمؤسسة، وتمكين الطلاب من الحصول على المنح الطلابية والقروض وغيرها من الدعم.
- حماية المؤسسة من أي ضغوط داخلية أو خارجية غير مفيدة.

- يشجع الاعتماد المدرسي المدارس على إجراء التقويم الذاتي بصورة دورية في ضوء المعايير المحددة، وعلى التخطيط العلمي من أجل تحسين جميع عناصر العملية التعليمية بشكل منتظم ومستمر.

3. أهداف متعلقة بالهيئة التدريسية والإدارية

إن عملية الاعتماد عملية متكاملة تسعى للنهوض بجميع مكونات العملية التربوية، وحيث أن المعلم والإداري هما طرفان مؤثران ويلعبان دوراً هاماً في العملية التعليمية من ناحية التحسين والتطوير ويكمل كل منهما الآخر فإن الاعتماد المدرسي يساعد على تحقيق الأهداف التالية للهيئات الإدارية والتدريسية:

- إشراك أعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة الإدارية بشكل مباشر في التخطيط والتقويم المؤسسي.
- تحديد مهام ومسئوليات كل فرد من أفراد المؤسسة التعليمية وكيفية أدائها بأعلى مستوى من الجودة والإتقان.
- تحقيق رضا العاملين من خلال تعزيز ثقتهم بأنفسهم وبطلابهم ومحاولة توفير أفضل الظروف لعملهم وتخفيف الضغط عنهم.

4. أهداف متعلقة بالحاضنة المجتمعية

يعد المجتمع الحاضن الرئيس للعملية التعليمية والرقيب على أدائها والمستفيد الأول من نتائجها، وحيث أن الاعتماد المدرسي يسعى للتحسين والتطوير وضبط جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة لأفراد المجتمع فهناك مجموعة من الأهداف التي يسعى الاعتماد المدرسي لتحقيقها للمجتمع الذي يحتضنه ومن هذه الأهداف:

- يوفر الاعتماد المدرسي آلية تضمن ثقة أولياء الأمور ورضا المجتمع المحلي عن مستوى أداء المؤسسة التعليمية.
- طمأنة أعضاء المجتمع المحلي بأن أبناءهم يتعلمون تعليماً تتوافر فيه شروط ومعايير الجودة، وتتوافر فيه المقومات اللازمة لأعداد جيل المستقبل.
- زيادة المشاركة المجتمعية للمدرسة، حيث يتأكد أولياء الأمور ورجال الأعمال بالمجتمع المحلي بأنهم يجنون ثمار الجهد الذي يبذلونه مع المدرسة، وتتحقق الثقة لدى مؤسسات المجتمع؛ لأن الاعتماد ييسر تقييم شهادات المتقدمين للعمل، وتوفير الدعم المالي للموظفين الطامحين للمزيد من التعليم.
- رفع كفاءة أداء مؤسسات المجتمع التعليمية وتحسينها، وتنمية مواردها البشرية، وزيادة فاعلية استخدام وسائل التعليم والتدريب المتوفرة بهذه المؤسسات.
- يربط الاعتماد المدرسي المؤسسة التعليمية بالمجتمع المحلي من خلال دعمه للمشاركة المجتمعية في التخطيط، وربما حل المشكلات المجتمعية في المناهج المقدمة لطلابها.

5. أهداف خاصة بالهيئات المسئولة عن الاعتماد

إن تنظيم عملية الاعتماد في إطار مؤسسة وطنية جامعة تضع معايير لعملية الاعتماد وفق تطلعات ورؤى مستقبلية قائمة على التخطيط هو أحد ركائز النجاح والتقدم، حيث يوكل لهذه الهيئات مهمة عظيمة وتلقى على عاتقها مسئولية كبيرة في اتخاذ الموقف الصائب وفرض الرقابة على المؤسسات التعليمية للقيام بواجبها على خير وجه، ويسعى الاعتماد لتقديم مجموعة من الأهداف لهذه المؤسسات على النحو التالي:

- يهدف الاعتماد المدرسي للتأكد من اتساق رؤية المؤسسة ورسالتها مع الرؤية القومية للتعليم.
- دعم ثقافة التحسين المستمر، وتحفيز المؤسسة التعليمية على اجراء التقويم الذاتي بشكل دوري، وبناء خطط التطوير في ضوء نتائجه.
- التأكد من استيفاء المدرسة لمعايير الجودة التي تعدها هيئة الاعتماد التربوي، في ضوء المعايير القومية للتعليم.
- تشخيص نواحي القوة والضعف في أداء المؤسسة التعليمية مع توفير تغذية راجعة.
- تجسيد مفاهيم الشفافية، والعدالة، والموضوعية، والمحاسبية في السياق التعليمي.
- تطوير قاعدة بيانات ومعلومات تسهم في بناء خطط التطوير المؤسسي.
- تقديم النصح والإرشاد للمؤسسات التعليمية، ومساعدتها للحفاظ على جودة التعليم فيها كما يحرص على التأكد من أن أموالها تذهب إلى الأهداف الموضوعة من أجلها.
- تحفيز المؤسسات التعليمية ذات مستوى الاعتماد الأقل على الارتقاء بمستوياتها ومنافسة الآخرين.
- التأكد من الاستخدام الأمثل لميزانيات المؤسسات التعليمية وتحقيقها لأهدافها.

مبادئ الاعتماد المدرسي

إن الاعتماد المدرسي من المواضيع الهامة المتكاملة التي لها أبعاد متعددة، وأهميته تأتي من أهمية التعليم عموماً، ومبدأ الشيء هو قواعده الأساسيّة التي يقوم عليها ولا

يخرج عنها والتي يستحسن اتباعها، وهي عادة تعكس الغرض من تصميم هذا الشيء، وهي النقطة الأولى التي ينطلق منها تفكير الإنسان في هذا الشيء، وللاعتماد المدرسي عدد من المبادئ التي يقوم عليها ويسترشد بها وتحكمه وتوجهه وتسير برامجه وأنشطته، ومن هذه المبادئ:

- أنه يتم وفق مجموعة من المعايير.
- هناك جهات مسؤولة عن منح الاعتماد المدرسي.
- يقيس كفاءة المؤسسات التعليمية.
- تقويم مستمر لما هو قائم.
- الاعتماد التربوي يفترض أن يكون مطلبًا اجتماعيًا يسعى المجتمع لتحقيقه وجعله ممارسة مقبولة من قبل المؤسسات الخاضعة للاعتماد، وكذا من يعملون في هذه المؤسسات أو ينتسبون إليها دون إثارة لحساسيتهم أو امتعاضهم من هذه العملية، كما أن الاعتماد التربوي لا بد له من أهداف وأغراض يسعى لتحقيقها فلا يترك دون أهداف واضحة، وذلك من أجل ضمان ألا تتحول عملية الاعتماد إلى أداة تستخدم لتشويه سمعة المؤسسات التربوية وإبراز نقائصها ونقائص منسوبيها فقط، وهذا يستوجب الالتزام بالأهداف المحددة سلفًا للاعتماد.

متطلبات الاعتماد المدرسي

تسعى المؤسسات التربوية إلى الارتقاء والنهوض بالخدمة التي تقدمها للمجتمع، لذلك فهي حريصة على الأخذ بكل ما يدعمها في سبيل تحقيق أهدافها، ومن أبرز أهدافها تجويد خدماتها، حتى تحصل على الاعتماد من الجهات المختصة

بما يجعلها مؤسسة موثوقة، ومتطلبات الاعتماد المدرسي تتمثل في جملة الممارسات، والأنشطة، والإمكانات المادية، والبشرية والفنية، وكذلك الظروف والمناخ المناسب، الواجب توافرها في بيئة التعليم بالمؤسسة، ويلزم استيفاؤها قبل البدء في عملية الاعتماد؛ فهي بمثابة قواعد أساسية من شأنها توفير المعايير اللازمة لتطبيق الاعتماد المدرسي ودعمها.

وقد قام الباحث بتصنيف متطلبات تطبيق الاعتماد المدرسي في عدة محاور على النحو التالي:

1- متطلبات التنمية المهنية للعاملين

تعتبر التنمية المهنية للمعلمين مطلباً ضرورياً في ظل مفاهيم الجودة وتطور أدوار المعلمين التربوية، هذه الأدوار التي يفرضها التطور العلمي والتكنولوجي، مما استدعى وجود بعض الخبرات الجديدة التي لابد أن يكتسبها المعلمون والإداريون على حد سواء، لتلبي حاجاتهم في الحقل التربوي، ويتطلب الاعتماد المدرسي بعض المتطلبات الخاصة بتنمية المعلمين والإداريين مهنياً على النحو التالي:

- العمل على توفير دورات تدريبية في مجال الاعتماد من قبل خبراء متخصصين لأعضاء المجتمع المدرسي، إضافة إلى عمل ندوات تدريبية ومحاضرات لنشر ثقافة الاعتماد المدرسي بين منسوبي المدارس، بل وعلى مستوى التعليم ككل.
- وجود خبراء مختصين ومدربين على كيفية تهيئة المدرسة وكيفية تطبيق الاعتماد المدرسي.
- تدريب العاملين تدريباً مهنياً وفق احتياجاتهم التدريبية من طرق واستراتيجيات تدريس وكيفية التقويم وكيفية التعامل مع الطالب وفق احتياجات الطالب النفسية والتعليمية.

2- متطلبات تحسين المنهاج وإثراؤه

إن المنهاج هو المرآة التي تعكس واقع العملية التعليمية في الدولة من حيث الفكر، وهو الذي يلعب دوراً هاماً وبارزاً في صقل شخصية الطالب، ولابد من الاهتمام بحداثته ومناسبته لتطور العصر، ويعرض الباحث مجموعة من متطلبات الاعتماد المدرسي المتعلقة بتحسين المنهج وإثرائه على النحو التالي:

- التأكد من مناسبة المنهاج للفئة العمريّة وطول المنهاج وصياغته اللّغوية والجمالية وإثراؤه بالصور وحذف المواد المكررة.
- تحويل جزء من المواضيع للبحث العلمي والأنشطة وإثراؤه بالأنشطة التعليمية وأوراق العمل والواجبات المنزلية.
- إتاحة مشاركة أعضاء المجتمع المدرسي في تطوير وتحديث محتوى المناهج الدراسية، مع ربط المناهج الدراسية بالاحتياجات الحياتية للطلبة، إضافة إلى تحديث المناهج الدراسية دورياً، وضرورة توفير مصادر التعلم السماعية والبصرية المتقدمة في المدرسة.

3- متطلبات توفر المباني والتجهيزات

تعد المباني والتجهيزات من العناصر المهمة في عملية الاعتماد التربوي لأنها المكان الذي يقضي فيه الطالب معظم وقته داخل المدرسة، وهي البيئة المحفزة على الإبداع والابتكار ولابد أن تتوفر فيها بعض المتطلبات ومنها:

- توفر المباني المجهزة بوسائل الإضاءة والتهوية والتي تتناسب مع الكثافة الصفية للطلبة.
- تناسب المباني والتجهيزات التي تتناسب مع الأنشطة التي ستنفذ بها.
- توفر المياه الصالحة للشرب، ودورات المياه ونظافتها.

- توفر مساحات للّعب تتناسب مع أعداد الطلاب وتوفر المساحات الخضراء.
- وجود وسائل السلامة والأمن ومراعاة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ووجود مداخل ومخارج طوارئ ووجود تجهيزات للحرائق والعوامل الجوية المفاجئة.
- بنية تحتية مناسبة ومعامل مجهزة ومكتبة وغرف إداريين وورش أنشطة متنوعة وأجهزة تكنولوجية مثل الحاسوب، وقاعات الوسائط المتعددة، وقاعات مناهل المعرفة، والعمل على صيانتها باستمرار.
- وجود بنية جيدة مهيأة لربط المدارس بشبكة الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة، مع وجود موقع الإلكتروني باسم كل مدرسة على الشبكة العنكبوتية، يتم من خلاله التعريف بأعضاء المجتمع المدرسي، وعرض أهم النشاطات التي تقوم بها المدرسة بشكل دوري.

4- متطلبات وجود حاضنة مجتمعية للمؤسسة التعليمية

إن المدرسة والمجتمع هما وجهان لعملة واحدة، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، وحيث أن الاعتماد المدرسي يهدف أولاً وأخيراً لخدمة المجتمع، لذا فإن من المتطلبات الضرورية للاعتماد المدرسي هو التفاعل النشط بين المدرسة وبين المجتمع المحلي على كافة الأصعدة، ومن متطلبات وجود حاضنة مجتمعية لمؤسسات التعليم ما يلي:

- مشاركة المجتمع المحلي في وضع الخطط الفصلية وإثراء المنهاج ووضع الخطط لخدمة المدرسة وطلابها.
- يوفر المجتمع الدعم المادي والمعنوي والقيام بالأيام التطوعية والأنشطة التطوعية للمدرسة.

- التواصل مع المدرسة بخصوص الطلاب وتنظيم زيارات وندوات دورية لتوعية الطلبة والمعلمين والقيام بالحملات الصحية في المدرسة.
- أن تدعم المدرسة الأنشطة المجتمعية من خلال تهيئة المدرسة لأي أنشطة خارج أوقات الدوام وفق خطة موجودة ومعدة مسبقاً.
- اتخاذ خطوات عملية نحو إعداد برامج تغطي مختلف مجالات الشراكة بين المدرسة وباقي مؤسسات المجتمع، على أن تستمر هذه الشراكة بحيث تصبح عملاً يومياً في المدارس وباقي مؤسسات المجتمع".
- أن تكون الآلية المستخدمة في اعتماد المدرسة أو البرنامج مناسبة لظروف المجتمع وثقافته وإمكاناته والواقع الحالي للمؤسسات التعليمية.

5- متطلبات وجود أسس تقويم تربوي وفق معايير عالمية

يعد التقويم من أهم عناصر العملية التعليمية حيث يقيس الناتج الكلي لتحصيل للطالب من خلال قياس مهارات ومفاهيم قام بها الطالب على مدار العام الدراسي، ومن متطلبات تطبيق الاعتماد هو توفر التقويم التربوي بكافة أشكاله في المؤسسة التعليمية على النحو التالي:

- وجود معايير مهنية لتقويم الطلبة مع اختلاف أساليب التقويم ومراعاتها لسن الطلاب ولقدراتهم العقلية.
- وجود تواصل دائم بين أولياء الأمور وبين الطلبة بخصوص درجات الطلاب.
- إدراج سلوك الطلاب وتفاعلهم الصفي ومشاركتهم في الأنشطة في التقويم.
- تحليل نتائج الطلبة ومعرفة مستوى التحسن فيها ومتابعة الطلبة المتخرجين من المدرسة.

- مشاركة الطلبة في الاختبارات الدولية للرياضيات والعلوم الفنون والمسابقات الرياضية.
- وجود نظام فعال لتقويم أداء الطلبة التحصيلي والمهاري والقيمي بشكل شامل ومتكامل.

6- متطلبات تحسين المستوى الدراسي التعليمي للطلبة

حيث يعتبر متطلب تحسين مستوى الطلبة من أهم متطلبات الاعتماد المدرسي حيث أن الطالب هو المخرج النهائي لكامل العملية التعليمية وكل ما يحدث هو لتحسين مستواه وإعداده إعداداً جيداً لسوق العمل، فعلى المدرسة أن تتابع مستوى الطلبة وتسخر كل إمكاناتها لهذا الغرض من خلال الاهتمام بكافة الطلبة وتفريد التعليم والاهتمام بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من ضعاف التحصيل ومن المتميزين، ومن المتطلبات اللازمة لذلك هي:

- عمل الخطط العلاجية للطلبة ضعاف التحصيل ومراعاة الفروق الفردية في الشرح والتقويم.
- مراعاة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من المتفوقين والمبدعين أو من الطلبة الذين هم بحاجة إلى اهتمام خاص.
- الاهتمام بأوراق العمل ومتابعة الكراسات اليومية والواجبات المنزلية.
- توفير كراسات الأسئلة الإثرائية والمواد التدريبية.
- التنويع في طرق التدريس وأساليبه، بما يتماشى مع متطلبات العصر وتقنية المعلومات.
- استخدام الوسائل التعليمية الحديثة المساعدة في الفهم، ودمج التقنية في التعليم.

7- متطلبات إدارية

يقصد الباحث بالمتطلبات الإدارية جميع المتطلبات المتعلقة بالإدارة والتنظيم واللازمة لعملية الاعتماد المدرسي والتي لا بد من توفيرها لتسهيل عملية الاعتماد حتى يحقق الفائدة المرجوة على أكمل وجه ومن المتطلبات الإدارية:

- وجود دعم إداري فعال ونظم معلومات وبيانات يمكن الاعتماد عليها في حساب مؤشرات الأداء.
- وجود رؤية ورسالة للمؤسسة، حيث تعد الرؤية والرسالة مطلباً هاماً من مطالب الاعتماد التربوي بالمؤسسة.
- توفر قدر مناسب من الحرية الأكاديمية للمعلمين وباقي أعضاء المجتمع المدرسي.
- توزيع دليل يتضمن المعايير والمؤشرات التي يعتمدها نظام الاعتماد العالمي و استراتيجية تنفيذها على مؤسسات التعليم العام لتطبيقها و العمل في إطارها، وتطوير اللوائح والنظم الإدارية بما يكسبها المرونة في تنفيذ إجراءات نظام الاعتماد واعتماد أسلوب الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء قبل وقوعها.

8- متطلبات تشريعية

يقصد بالتشريع وضع القوانين واصدارها وإلزام ذوي العلاقة بها، حيث تعد التشريعات مهمة لأنها تنظم العمل وتحدد المسئوليات والصلاحيات، وتمنع الارتجال والعشوائية، ومن المتطلبات التشريعية اللازمة لتطبيق الاعتماد المدرسي ما يلي:

- إعادة النظر في اللوائح والأنظمة السائدة في المدارس التي تتعارض مع تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.
- إصدار قانون إنشاء لجان قومية فرعية لصياغة معايير اعتماد لمؤسسات التعليم العام في ضوء المعايير القياسية العالمية واعتماد آلية لتفعيل العلاقات الدولية وتبادل الخبرات العالمية في مجال الاعتماد وضمان الجودة وإيجاد ثقافة عامة متكاملة تشجع التجديد والابتكار وتنمي الوعي بمفاهيم العمل الجماعي التعاوني.
- توفير هيئة وطنية للاعتماد المدرسي مستقلة إداريًا وماليًا عن وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن تطبيق معايير الاعتماد المدرسي وسن القوانين والتعليمات اللازمة لدراسة المشكلات التي تعيق تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في المدارس.

9- متطلبات مالية

- تخصيص ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للمدرسة لتطبيق معايير الاعتماد المدرسي.
- العمل على التخفيف من حدة المركزية في عملية التمويل، على أن تتولى لجنة إدارية ومالية في كل إدارة التصرف في الميزانية بمدارسها حسب الأولويات.
- تنوع مصادر التمويل والدعم المالي حيث يعد هذا المتطلب من أهم متطلبات الاعتماد المدرسي حيث إن الارتقاء بمستوي التعليم تحت مظلة الجودة يتطلب توفير دعم مادي يسهم بدورة في دعم المؤسسة التعليمية لاجتياز الاعتماد التربوي ".

10- متطلبات التخطيط الاستراتيجي

التخطيط الاستراتيجيّ هو وضع الأهداف العامة لبيئة العمل، وتحديداً التي تحتاج إلى وقتٍ طويل للوصول إلى نتائجها، ومن ثمّ اختيار الوَسائل المُناسبة لتنفيذها، ويعتبر من أهم متطلبات الاعتماد المدرسي ومن هذه المتطلبات ما يلي:

- توافر الأهداف التربوية العامة حيث لابد من وضع أهداف عامة للمنظومة التعليمية تلبي متطلبات الاعتماد.
- وضع أهداف إجرائية خاصة بكل مؤسسة تعليمية تخدم مطالب خطط التحسين التي تدعم تطويرها تحت مظلة الجودة، هذه الأهداف واضحة، محددة، وتتناسب مع إمكانات المؤسسة المادية والبشرية، وقابلة للتحقيق على أرض الواقع، ويشترك في وضعها جميع العاملين، ومعلنة للجميع، ويتم مراجعتها بصفة دورية، حيث أن متطلب الأهداف يعد من المتطلبات الهامة التي لا تقل أهمية عن باقي المتطلبات.

شروط التقدم لهيئات الاعتماد والجودة

لابد للمؤسسة المتقدمة لهيئات الاعتماد والجودة أن تحقق مجموعة من الشروط حتى يتم قبول طلبها في هذه الهيئة، وعادة ما تكون هذه الشروط قد تم إطلاع المؤسسة عليها مسبقاً وتم توفير ظروف تتيح تحقيقها من قبل المؤسسة، وتم إعطاء المؤسسة وقتاً كافياً لتحقيقها، ومن الشروط الواجب توافرها في المدرسة حتى تستطيع أن تتقدم للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد بطلب اعتماد:

أولا: يجب أن يتوافر بالمدرسة رؤية ورسالة تتسقان مع قدراتها وإمكاناتها والبيئة المجتمع المحيط بها، ومع الرؤية القومية للتعليم.

ثانيا: ينبغي أن تكون المدرسة قد منحت شهادة دراسية تعليمية مرة واحدة على الأقل، أو أتمت دورة دراسية متكاملة حتى يتسنى للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد بتقويم مدى جودة مخرجاتها.

ثالثا: أن تكون حاصلة على موافقة الجهة التابعة لها المؤسسة التعليمية مباشرة.

رابعاً: أن يكون لديها من واقع السجلات المنتظمة خطة استراتيجية ونظم مراجعة داخلية، وتقارير تقييم ذاتية سنوية، وخطط لتحسين الأداء بها.

خامسا: أن يكون لدى المدرسة التزام قوي نحو التدريس لطلابها.

سادسا: يجب أن يكون مستوى الموارد المتاحة والبنية التحتية ملائمة لتحقق المدرسة أهدافها.

سابعا: إقامة نظام داخلي لضمان الجودة، يتضمن:

1. إنشاء وتشكيل وحدة أو مركز لضمان الجودة وتعيين موظفين أساسيين بها، أو إسنادها إلى نخبة من العاملين بالمدرسة.
2. تشكيل لجنة الجودة أو فريق ضمان الجودة يتم اختيار أعضائه من بين جميع العاملين بالمدرسة على اختلاف وظائفهم.
3. قيام وحدة الجودة بعمليات التقويم الذاتي الأولي وفقا للمعايير المناسبة (المعايير المرجعية للهيئة الوطنية للاعتماد التربوي)، والذي يعد نقطة البداية للتخطيط وتقديم عمليات ضمان الجودة فهو أحد مسؤوليات المدرسة من أجل ضمان جودة الأداء بها.

مراحل الاعتماد المدرسي

لكي تحصل مدارس التعليم العام على الاعتماد المدرسي لابد أن تتوافر بها عناصر التقدم لطلب الاعتماد، وتسير هذه العملية وفق مجموعة من الإجراءات، التي تقوم المدارس من خلالها بتقويم إمكاناتها وأنشطتها، وممارساتها بشكل كلي أو جزئي، والسعي للحصول على قرار مستقل من جهة خارجية– كالهيئات أو المجالس المسؤولة عن اعتمادها، وهذه المراحل هي:

أولاً :التحضير لعملية الاعتماد :

تتم عملية التحضير للاعتماد عن طريق قيام المؤسسة بالدراسة الذاتية(التقويم الداخلي)، وهي الدراسة التي تقوم بها المنشأة التعليمية ذاتها عن نفسها، من أجل الاعتماد التربوي، وتتضمن معلومات وصفية وإحصائية عن المنشأة التعليمية بحيث يظهر الوضع الحقيقي والفعلي للمنشأة التعليمية، وتتشكل لجنة التقييم الذاتي أو الدراسة الذاتية لها الغرض.

وتهدف الدراسة الذاتية لقياس الإنجازات حسب إتباع المؤسسة لأهدافها العلمية، والتربوية، والفلسفية، ويعتمد على مدى قدرة المؤسسة على ربط إجازاتها، ومميزاتها بالأهداف العليا التي رسمتها لنفسها، ويقتضي هذا أن يقوم كل العاملين بالمؤسسة بتقييم ذاتي لأعمالهم التربوية مما يساهم في تطوير هذه الجوانب.

ثانياً :عملية الاعتماد المدرسي :

وتتم في عملية الاعتماد المدرسي مجموعة من الخطوات الفرعية على النحو التالي:

- **مراجعة الدراسة الذاتية**

حيث يشكل فريق متخصص يسمى فريق مراجعة الدراسة الذاتية، يقوم بدراسة تقرير الدراسة الذاتية من المؤسسة والتأكد من صحة المعلومات والبيانات الواردة فيه ثم

يسلمه إلى فريق الاعتماد المدرسي، ويجتمع فريق الاعتماد ويناقش التقرير الختامي ثم يصدره.

- **التقويم الخارجي**

وتتمثل خطوة التقويم الخارجي في زيارة فريق التقويم الخارجي حيث يقوم الفريق الزائر بعملية المراجعة التي تستغرق عادة يومين إلى ثلاثة، يتم فيها زيارة المنشأة التعليمية ومعرفة إمكاناتها وتجهيزاتها.

يقوم الفريق الخارجي في نهاية هذه الخطوة بإعداد تقرير يتم إطلاع إدارة المدرسة مع الأعضاء الذين يرغب مجتمع المدرسة في اطلاعهم عليه، ويشمل التقرير عادة الإيجابيات والتوصيات المتعلقة بالجوانب التي يمكن تطويرها في كل محور من محاور التقويم، ويترك في التقويم نسخة من التقرير لدى إدارة المدرسة، وترسل نسخة أخرى إلى هيئة الاعتماد مرفقة بتوصيات منح الاعتماد أو تعليقه، إذ يمكن تعليق الاعتماد في أي مدرسة تم اعتمادها إذا كانت هناك جوانب قصور جوهرية، أو نقض جانب مهم ينبغي إكماله، ولذا لم يكن هناك أي عائق فستمنح المدرسة الاعتماد الذي يستغرق عاماً إلى عشرة أعوام.

ويجب أن يتوفر في أعضاء الفريق الزائر القدرة على:

- الفهم الشامل للمعايير المعتمدة، ومعايير المعلمين الأكفاء.
- فهم مؤشرات المعايير والبراهين التي تساند إنجازاتهم.
- القدرة على التعامل مع مختلف المعايير بالطريقة التي تتوافق معها.
- الاحتفاظ بسرية المعلومات المأخوذة من المؤسسة التعليمية في كل زيارة.

- قراءة التقييم الذاتي للمؤسسة التي تم زياراتها وفهمه في ضوء معاييرها المحددة والمقننة.
- عقد مقابلات مع الطلبة، والمعلمين، وكل ما له صلة بالموضوع.
- المشاركة الجيدة في العمل كفريق واحد للحصول على نتائج شاملة وجيدة ومترابطة.
- إرسال الآراء والمعلومات واستقبالها مع باقي أعضاء الفريق، وهو ما يسمى بالتغذية الراجعة.

- **القرار النهائي**

وفي هذه الخطوة تقوم الجهة المسئولة عن منح الاعتماد بدراسة كل التقرير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل المؤسسة التعليمية المترتبة على الزيارات الميدانية من قبل اللجان المشكّلة، ثم تتخذ قرارها على ضوء مدى التزام المؤسسة بالمعايير والمتطلبات المطلوبة، ويكون القرار النهائي إما بمنح المؤسسة رخصة الاعتماد بشكل كامل أو الاعتماد مع وجود قصور بسيط، وإما أن يتم الاعتماد مع فترة التجربة والامتحان، وأخيراً قد يصدر القرار بعدم اعتماد المؤسسة لعدم استيفائها الشروط.

ثالثاً :ما بعد الاعتماد المدرسي:

تقوم هيئة الاعتماد المدرسي بتجميع تقارير الاعتماد الخاصة بالمنشآت التعليمية وتصنيفها وفقاً للمعايير المحددة في نظام الاعتماد المدرسي.

وفي هذه المرحلة تتم عملية المتابعة بصفة دورية في فترة تتراوح بين عدد قليل من السنوات يمكن أن تصل إلى عشر سنوات، وفي كل مرة يتم إعداد دراسة ذاتية، وتخضع المؤسسات إلى الزيارات الميدانية.

أساليب نشر ثقافة الاعتماد المدرسي وضمان الجودة

إن الثقافة هي مجموعة من العادات والتقاليد والسلوكيات التي يكتسبها مجموعة من الأفراد عن طريق التعليم الاجتماعي وقد يستغرق اكتساب الثقافة مدة تطول أو تقصر حسب مجموعة من الظروف والعوامل المتعلقة بهذا المجتمع.

وثقافة الاعتماد والجودة "هي مجموعة من الأفكار والمبادئ، التي تحكم عمل الأفراد داخل مؤسسة ما وتشتمل هذه الأفكار على مجموعة من القيم والمعتقدات التي تشكل إطاراً لسلوكيات الأفراد وتصرفاتهم أثناء تأديتهم لأعمالهم، وذلك في إطار مناخ عمل مفتوح يشعر فيه الأفراد بتجربة المشاركة في اتخاذ القرار وحل المشاكل بطريقة تضمن التحسين المستمر في أداء الأفراد لعلمهم.

ويصنف الباحث هذه الأساليب في نشر ثقافة الاعتماد حسب الجهة المسئولة عن تنفيذها على النحو التالي:

أولاً: دور وحدة الدعم الفني:

تتشكل هذه الوحدة عادة من فريق يتكون من الخبراء التربويين في وزارة التربية والتعليم العالي والأقسام المختلفة في مديريات التربية والتعليم والمشرفين التربويين وتشكل هذه الوحدة من الهيئة التي تكون مسئولة عن الاعتماد وضمان الجودة وتهدف هذه الوحدة إلى:

- وضع خطة متابعة لخطط نشر ثقافة الاعتماد المدرسي على مستوى المدارس.
- التأكد من أن اختيار فريق الجودة بالمدارس تم طبقاً لمعايير محددة.
- تدريب ورفع كفاءة وقدرات فرق الجودة بالمدارس للقيام بالتقييم، والتخطيط، والتوثيق.
- الزيارات الدورية للمدارس والتأكد على تواصلها الفعال مع المجتمع المحلي فيما يتعلق بخطط نشر ثقافة الجودة.
- تواصل الوزارة مع وزارة الإعلام ووضع خطط للحديث عن ثقافة الجودة في المساجد والمنابر، واللقاءات الإذاعية والبرامج الحوارية.

ثانياً: دور فريق ضمان الجودة

فريق ضمان الجودة هو مجموعة من العاملين في المؤسسة من المعلمين والإداريين الذين يتم اختيارهم وفق معايير محددة ولهم قائد للفريق وأعضاء للفريق، يتم اسناد المهام لكل عضو في الفريق ويطلب منه تشكيل فرق داعمة فرعية متخصصة وعادة يتم تشكيل هذا الفريق في المؤسسة التي تطلب الاعتماد المدرسي، ودور هذا الفريق يتمثل في:

- تشكيل فريق الجودة بالمدرسة.
- تقسيم العمل على فريق الجودة لتقديم محاضرات وورش عمل للمعلمين والإداريين في المدرسة وفق جدول زمنى مدروس.
- إعطاء مسميات لورش العمل الهدف منها نشر ثقافة الجودة (انطلق مع النجاح / الإتقان مسئولية الجميع).

- ندوات للطلاب وإذاعات مدرسية.
- تصميم بروشورات (للجودة في التعليم) و توزيعه على كافة العاملين في المدرسة.
- تصميم لوحة إعلانية للجودة في التعليم وتعليقها عند ممر مدخل الإدارة.
- تشكيل مجموعة من الطلاب باسم لجنة الجودة لرفع مستوى التحصيل والبحث العلمي ولزيادة الوعي بأهمية تحقيق كافة القيم الأخلاقية التربوية ومعايير جودة التعليم وفاعليته.

مما سبق يتضح أن ثقافة الجودة والاعتماد تتطلب من أفراد المؤسسة التعليمية وجود:

1. معتقدات صحيحة، ومفاهيم واضحة وراسخة حول معرفة بالجودة والاعتماد.

2. مشاركات وممارسات واضحة وملموسة لدى الافراد فيما يخص التحقق شروط الاعتماد (المراجعة الداخلية لجودة المؤسسة التعليمية) ومطابقة معايير الجودة مع التقييم الذاتي للمؤسسة.

3. الوعى بأهمية اعتماد المدرسة للاعتراف بوصولها لمستوى جودة مناسب، واستمرارية التقويم والمتابعة ;لاعتلاء مستويات أفضل من الجودة، وذلك للمدرسة، للمعلمين، والمعلمات، والطلاب، والمجتمع.

معوقات تطبيق الاعتماد المدرسي

من خلال استقراء أدبيات موضوع الاعتماد المدرسي والدراسات السابقة التي أشارت إلى معوقات تطبيق الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم يمكن استخلاص المعوقات وفقا لتصنيف مصادرها كما يلي:

معوقات متعلقة بالإدارة التنظيمية

إن نمط الإدارة السائد يتسبب في إعاقة جهود التحول نحو الجودة والاعتماد المدرسي، خاصة عندما يقوم هذا النمط بالديكتاتورية والفردية وعدم تفويض السلطة لفقد الثقة ويتمسك بالمركزية والبيروقراطية التي لا تستخدم الجهود المبذولة لتحقيق الجودة والاعتماد، كما أن النمط المتسلط ليس لديه وضوح للرؤية والرسالة والأهداف، ويفتقد إلى رؤية سليمة في تطبيق النظام. ولا يتوفر لديه فهم دقيق لمبادئ العمل بالجودة، وتغلب الأهواء الشخصية على إجراءات العمل.

ومن العوائق الإدارية التي تحول دون تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في المدارس عدم حرص الإدارة العليا على تطبيق معايير الاعتماد المدرسي، وعدم وضوح معايير اختيار القيادات التربوية، عدم حرص الإدارة على نشر الوعي بين جميع العاملين بالمدارس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.

ومن المعوقات المتعلقة بالإدارة:

- عدم استقرار الإدارة وتغيرها الدائم: بمعنى تعاقب المديرين في المدرسة الواحدة لا يتيح الفرص أمامهم لفهم وتطبيق اهتماماتهم التي تختلف عن اهتمامات المدير السابق أو اللاحق له.
- التركيز على أهداف قصيرة المدى وتعدد المستفيدين من المدرسة يترتب عليه صعوبة تحديد الأوليات بين الخدمات الواجب توافرها، مع صعوبة تحديد معايير قياس مدي جودة الخدمات.
- التركيز على تقييم الأداء، وليس على مساعدة الأفراد في تحقيق جودة أعلى، وبالتالي تتحول الإدارة إلى إدارة بالتخويف تهمل الاعتبارات والمعايير عند تقييم أداء العاملين.

- اهمال احتياجات العاملين التدريبية.
- ضعف النظام المعلوماتي للمؤسسة التعليمية، بمعنى عدم اعتمادها على التقنية الحديثة في بناء أجهزة الاتصال.
- عدم اتساق سلوكيات القادة مع أقوالهم، وتسيب العاملين بالمؤسسات التعليمية نتيجة ضعف شخصية المدير.

معوقات متعلقة بالتمويل

إن نقص التمويل وقلة الموارد دفعت إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المعيقة لعملية الاعتماد المدرسي مثل:

- زيادة عدد الطلاب في الفصول عن المعدل المسموح به لتفريد التعليم.
- الاعتماد على أساليب قديمة في التعليم عوضاً عن الأساليب والوسائل التعليمية الحديثة،
- ضعف برامج تطوير المهارات للإدارة والمعلمين.
- عدم توفر الكوادر التدريبية المؤهلة في ميدان الاعتماد المدرسي.
- عدم استناد عمليات تطوير التعليم إلى دراسات للواقع وبيانات بحثية دقيقة

معوقات تتعلق بمقاومة التغيير

يميل الناس عادة إلى حب المحافظة على الأمور المألوفة لأنهم يشعرون بالرضا والارتياح ويخشون التغيير لما يجلبه من أوضاع جديدة غير مألوفة.

إن تمسك العاملين بالمدرسة بما هو مألوف من أساليب العمل بالرغم من وجود أساليب حديثة وتفضيل أداء الأعمال بطريقة روتينية لتجنب المخاطرة وإدخال التغيير في المدرسة دون اقتناع العاملين بأهميته وجدواه. وانعدام ثقافة إدارة التغيير لدى القيادات التربوية، وعدم وجود برامج تدريبية فعالة تساعد العاملين على إتقان

مهارات إدارة التغيير يعد عائقاً من عوائق تطبيق الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم.

معوقات تتعلق بالمنهاج المدرسي

من معوقات تطبيق الاعتماد المدرسي والتي لها علاقة بالمنهاج المدرسي:

- عدم تدريس موضوعات ثقافية عن الجودة والاعتماد
- المقررات الدراسية تعتمد على الحفظ والتلقين.
- محتوى المقررات الدراسية لا يرتبط باحتياجات سوق العمل.
- محتوى بعض المقررات الدراسية لا يتناسب مع أساليب التدريس المستخدمة.

معوقات تتعلق بعلاقة المؤسسة التعليمية بالمجتمع المحلي

إن قلة مشاركة المجتمع المحلي وأولياء الأمور وتجاوبهم في برامج المدرسة وسياستها، وقلة انتباه المدرسة للمشكلات التي يواجهها المستفيدون الخارجيين (أولياء الأمور–المجتمع المحلي الأخرى، ضعف الثقة في عملية الاعتماد المدرسي وفي أي محاولة للتحسين والتطوير.

كما تتحمل المؤسسة التعليمية نتيجة هذه المعوقات نتيجة قيامها بسلوكيات تهمل فيها دور المجتمع في التحسين والتطوير ومن هذه السلوكيات:

- عدم تنظيم المدرسة زيارات ميدانية لطلابها لمؤسسات المجتمع المحلي.
- قلة اهتمام الكلية بتسويق منتجات الطلاب في المجتمع المحلي.
- المؤسسة التعليمية لا تستفيد من خبرات بعض مؤسسات المجتمع المحلي.
- قلة الأعمال التي تنجزها المؤسسة التعليمية لخدمة المجتمع المحلي.
- المؤسسة التعليمية لا تهتم بعمل استطلاعات رأى لأفراد المجتمع المحلي حول بعض القضايا التعليمية ذات الاهتمام المشترك.

معوقات تتعلق بالبيئة المادية

إن البيئة المادية للمؤسسات التعليمية تتضمن المساحات والغرف والملاعب والتجهيزات والبنية التحتية المتعلقة بالمختبرات وتشكل البيئة المادية ركيزة هامة ومن المعوقات التي تتعلق بالبيئة المدرسية تتمثل في:

- عدم توافر المبنى المدرسي الملائم.
- عدم توفر الأجهزة الإلكترونية الكافية، والمعامل المجهزة، والمكتبات.
- ضعف البنية التحتية في المدارس الحكومية.
- تصميم المدارس بناء على أسس غير سليمة بحيث تتضمن غرفاً دراسية فقط.

معوقات تطبيق الاعتماد في مدارس محافظات فلسطين الجنوبية

ربما تختلف محافظات فلسطين الجنوبية خصوصاً عن باقي الدول العربية في أنها بلد محتلة بشكل مباشر ومتعرضة لحصار جائر على مدار 11 عاماً وذلك ألقى بظلاله على أي مشروع للتطوير والتحسين في غزة، ويرى الباحث أن معوقات تطبيق نظام الاعتماد التربوي بمدارس التعليم بمحافظات غزة تتمثل في:

1. شح التمويل اللازم لتهيئة المدارس للاعتماد بسبب الحصار الصهيوني المفروض على قطاع غزة منذ 11 عاماً
2. ارتفاع كثافة الطلاب في الصفوف الدراسية.
3. غالبية المدارس تعمل بنظام الفترتين الصباحية والمسائية.
4. انتشار ثقافة العمل الروتيني والبيروقراطية لدى معظم العاملين في السلك التعليمي
5. عدم تلقي المعلمين لرواتبهم بشكل منتظم على مدار العشر سنوات الأخيرة.
6. إحالة بعض المعلمين والإداريين للتقاعد المبكر سبب نقصاً في الكفاءات والخبرات

7. تعدد الأنظمة المعمول بها في فلسطين بفعل الانقسام السياسي والجغرافي الحاصل بين محافظات الوطن.
8. قصور في قانون الخدمة المدنية الفلسطيني الذي يحدد العقوبات والحوافز التي تطبق على المؤسسات التعليمية المقصرة والمتفوقة.
9. انعدام الأمن الوظيفي للعاملين في سلك التعليم.
10. قلة مشاركة المجتمع المحلي في المؤسسات التعليمية وغياب الوعي عن أهمية دورهم في تطويرها.

العلاقة بين الجودة والاعتماد المدرسي

تنوعت آراء التربويين واختلفت وجهات نظرهم حول الجودة والاعتماد وطبيعة العلاقة بينهما وقد أورد الباحث بعضاً من آرائهم حول هذه العلاقة وصنفها على النحو التالي:

الاعتماد طور لتوكيد الجودة:

الاعتماد طور لتوكيد الجودة، والتعرف على المؤسسات التربوية ذات المستوى الجيد، كما يعنى الاعتماد أن البرامج، والخدمات، والعاملين، والمرافق، تستوفي المعايير الأساسية لجودة التعليم أو تزيد عليها، ثم تتم المصادقة عليها من خلال كل من: الدراسة الذاتية وفريق التقويم الخارجي، بالإضافة إلى مراجعتها من هيئة مكونة من تربويين لتوكيد الجودة، ثم اعتماد المؤسسة التربوية.

والاعتماد وسيلة لتحقيق الجودة وضمانها بوصفه عملية تقويم مستمرة لجودة المستوى التعليمي بالمدرسة، كما عده تشجيع للمؤسسة التعليمية على تأكيد هويتها،

وجودتها وتطويرها في ضوء منظومة معايير أساسية واضحة ومتفق عليها، وبالتالي تحصل على الاعتماد التربوي.

الجودة بالاعتماد يركزان في معاييرهما على مدخلات التعليم، ومخرجاته، ومدى صحة العلاقة بين منتج العملية التعليمية، ومدخلاتها، وربما يتبعان ذات الإجراءات للوصول إلى الأهداف في المؤسسة التربوية، حيث أن كلاهما يضع مؤشرات لقياس أداء المؤسسة، وبعد قياسها وتحديد مستواها تكون الخطة العلاجية أو التعزيزية، وكلاهما يضعان نظاما شاملا للتقويم والمتابعة، ولعل المؤسسات التربوية تبدأ بتطبيق معايير الجودة حتى تؤهل للاعتماد، ثم تأتي لجنة خارجية فتختبر تطبيق معايير الاعتماد وتمنحها إياه مادام تعليمها مجوداً، وبالتالي يكون الاعتماد ضابطا للجودة، ومؤكدا لها.

وتوجد علاقة تبادلية التأثير والتأثر بين ضمان الجودة كأحد أهم مراحل تطبيق مبادئ إدارة الجودة وبين الاعتماد، ويعود ذلك إلى اعتبار أن نظام ضمان الجودة يعنى بعمليات تقييم ومراجعة المدخلات والمخرجات والعمليات للمؤسسات التعليمية وفق معايير محددة؛ للتأكد من مطابقتها للمعايير المعترف بها، أما الاعتماد فإنه لا يتأتى حصول المؤسسة عليه إلا بعد القيام بعمليات لتقويم مستوى جودتها وجودة برامجها الأكاديمية المختلفة وضمان حد مقبول في ضوء معايير الجودة، وهذا يقود إلى أن الاعتماد يعد وسيلة من وسائل ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية للتأكد من أنها تعمل في ظل معايير الجودة وتحققها، فهو بذلك يعد نوعا من التقييم المؤسس ومدخلا تطويريا لتحقيق وضمان الجودة.

مما سبق يظهر الرابط بين الجودة والاعتماد، فالاعتماد يدفع المؤسسات التربوية للقيام بإجراءات تضمن زيادة تحسن الأداء فيها، وبالتالي تحقق غاياتها

المنشودة وأهدافها المأمولة، حتى تجود التعليم المقدم، وتصل إلى أعلى مرتبة من مراتب الاعتماد، حتى تتميز عن غيرها من المؤسسات التعليمية، إن لجودة التعليم أثر بالغ في جلب الطلاب المبدعين نحو المؤسسة التعليمية، حتى تعمل المؤسسة على زيادة إبداعهم، ذلك ستعمد المؤسسة على بذل المزيد من الجهد لتطوير المعلمين وجميع العاملين بها، للحفاظ على مركزها المتميز، ويستنتج الباحث مما سبق أن المؤسسات التعليمية تبدأ بالجودة، وتطبيق معاييرها، ثم يأتي الاعتماد لقياس الجودة بتلك المؤسسات. وبالتالي فإن العلاقة بين الجودة والاعتماد هي أن الجودة تفتح الطريق للاعتماد، والاعتماد يقيس مدى تحقق الجودة في تلك المؤسسات التعليمية.

المبحث الثالث: معايير الاعتماد المدرسي

يتناول الباحث في هذا المبحث تعريف المعايير والهدف منها ويشرح أهمية معايير الاعتماد المدرسي وخصائص معايير الاعتماد المدرسي، وأخيراً يتناول بالتحليل المعايير العالمية لضمان جودة الاعتماد المدرسي.

مفهوم المعايير

ورد لفظ معيار في المعجم الوسيط بأنه نموذج مُتَحَقق أَو مُتَصَوّر لما يَنْبَغِي أَن يكون عَلَيْهِ الشَّيْء .

ويعرّف المعيار بأنه بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسئولة أو معترف بها، بشأن درجة أو هدف معين يراد بها الوصول إليه، ويحقق قدراً منشوداً من الجودة والتميز.

ويعرف المعيار بأنه مقياس يتضمن مجموعة من القواعد والأبعاد والأطر المرجعية الموضوعية المحددة التي يمكن من خلالها معرفة رؤية الأكاديميين نحو المعايير المقترحة لمؤسسة تعليمية بما يحقق ضمان الجودة.

الهدف من المعايير

الهدف من وجود معايير للاعتماد هو وجود إطار موحد يمكن لجميع المدارس من تحقيق نفس التوقعات المتعلقة بأداء تلاميذها، مع الوعي بوجود اختلافات بين المدارس عند التقييم النهائي، وبالتالي يترك لكل مدرسة أن تضع خطتها للتحسين.

أهمية معايير الاعتماد المدرسي:

تتحدد أهمية معايير الاعتماد المدرسي من أهمية طبيعة الاعتماد المدرسي لضمان الجودة وتكمن أهمية صياغة معايير متفق عليها محلياً ودولياً في:

- تسهيل مهمة الإدارة: تعد المعايير الموجه لتشكيل القاعدة الأساسية لإجراءات العمل، ويمكن من خلالها وضع مستويات معيارية متوقعة ومرغوبة ومتفق عليها للأداء المؤسسي في كل جوانبه.
- السماح للمقارنة والتقويم: تعد المعايير مداخل للحكم على الجودة في مجال معرفي معين، ومن خلالها يتم إجراء المقارنة في سياقات مختلفة وبشكل خاص تقدم المؤسسة للطلب بالاعتماد الأكاديمي.
- نشر ثقافة الجودة في المؤسسة: فمن الناحية المثالية فإن المتعاملين والعاملين في المؤسسة يتعلمون بشكل أفضل في بيئة تقوم على أساس المعايير، وتكون سبل التطوير متاحة أكثر فيما لو أدرك العاملون إن ما

ينجز من أعمال سوف يقارن مع معايير محددة مسبقا، وإتباع نظام الحوافز يكون بالاعتماد على ما أنجز.

- تضمن المعايير استمرارية الخبرة فكل الجهود تتضافر لتحقيق المعايير في كل البرامج الدراسية وعلى كافة المستويات.
- ضمان الوضوح والشفافية في تعاملات المؤسسة وحالات المساءلة الخارجية.

خصائص معايير الاعتماد المدرسي

على الرغم من اختلاف معايير الاعتماد المدرسي من هيئة اعتمادية إلى أخرى وكذلك من منطقة لأخرى، وذلك بحسب ظروف وطبيعة كل منطقة إلا أن هناك عدداً من الخصائص ينبغي توافرها في هذه المعايير وهي:

- شاملة: بحيث تتناول الجوانب المختلفة المتداخلة للعملية للمؤسسة التعليمية وتحقق مبدأ الجودة الشاملة.
- موضوعية: بمعنى أن تكون قابلة للتطوير والتنفيذ على أرض الواقع، وتركز على الأمور الهامة التي تخدم الصالح العام.
- مرنة: أي قابلة للتعديل ويمكن تطبيقها على المؤسسات التعليمية.
- واقعية: تأتي مرتبطة بأهداف قابلة للتنفيذ.
- مجتمعية: بحيث تعكس آمال المجتمع وخدمته، وتلتقي مع احتياجاته وظروفه وقضاياه عند وضع أهدافه.
- مستمرة ومتطورة: حتى يمكن تطبيقها لفترات زمنية ممتدة، ويمكن مواكبتها للمتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية.

- قابلة للقياس: حتى يمكن مقارنة مخرجات المؤسسات التعليمية بالمعايير المقننة وذلك للوقوف على جودة هذه المخرجات، قادرة على تحديد كم ونوعية المعلومات والبيانات.
- تحقق مبدأ المشاركة: تبني على أساس اشتراك الأطراف المتعددة والمستفيدين من المجتمع.
- أخلاقية: تستند إلى الجانب الأخلاقي، وتخدم القوانين المساندة مراعية لعادات المجتمع وسلوكياته.
- داعمة: فلا تمثل هدفاً في حد ذاتها، وإنما تكون آلية لدعم العملية التعليمية والارتقاء بها.
- محفزة: تتضمن قدراً من التحدي بدفع الأفراد والمؤسسات لبذل الجهد وصولاً للتميز.
- وطنية: تخدم أهداف الوطن وقضاياه وتضع أولوياته وأهدافه ومصلحته العليا في المقام الأول.

المعايير العالمية لضمان جودة الاعتماد المدرسي

اللجنة الدولية والإقليمية للاعتماد *(CITA)*:

هناك العديد من نماذج الاعتماد العالمية، ويعد نموذج سيتا CITA للاعتماد المدرسي من أنجح النماذج المطبقة عالمياً، وسيتا هي هيئة اعتماد رسمية في الولايات المتحدة وجميع أنحاء العالم، وتسمى هيئة الاعتماد الدولي وعبر الأقاليم Commission on International & Trans– regional Accreditation –

CITA، ويتميز نموذج سيتا للاعتماد بكونه يشجع المؤسسات على الارتقاء بمعايير جودة التعليم، كما أنه مصمم للمدارس خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جاءت معايير سيتا على مقياس متدرج يضم خمسة مستويات هي: نموذجيExemplary ، فعالEffective ، ناشئEmerging ، غير موجودAbsent ، غير قابل للتطبيق Not Applicable .

أنشئت هذه اللجنة منذ أكثر من 100 عام، وقد اعتمدت أكثر من 30000 مدرسة في 100 دولة، وأكثر من مليون مدرس، و15 مليون طالب. وتتمثل معايير اعتمادها للمؤسسة التعليمية في قدرة المدرسة على التمويل الذاتي واستخدام تلك المصادر، والمسئوليات، والعلاقات الخارجية والداخلية، والخطط القانونية، وخطط العمل، وجودة البرامج التعليمية، وخطط تنفيذها، واستمرار التقييم والمتابعة، وتوافر متطلبات الأمن والسلامة الصحية

معايير نموذج سيتا للاعتماد المدرسي

ضمت معايير نموذج سيتا اثنا عشراً معياراً هي: السلطة والإدارة، الرؤية والفكر والرسالة، القيادة والتنظيم، الموارد المالية، مرافق المدرسة، الموارد البشرية، المنهج الدراسي والتدريس، المكتبة ووسائل المعلومات والتكنولوجيا، خدمات المساعدة وأنشطة الطلبة، المناخ العام، والمواطنة والسلوك، التقييم، والدرجات، والنتائج المؤثرة، التحسين التربوي المستمر.

معايير الاعتماد المدرسي ومؤشرات الجودة لهيئة الاعتماد الأمريكية "سيتا":

Accreditation Standards & Indicators Quality

المعيار الأول :السلطة والإدارة Authority and Governance

المدرسة ذات الجودة أو نظام المدارس مرخص لها أو معترف بها من قبل السلطة المدنية التي تقع المدرسة في نطاقها القانوني، وتحتفظ بقدرتها على الإدارة.

المعيار الثاني :الرؤية، والفكر، والرسالة Vision, Beliefs, and Mission

المدرسة ذات الجودة لها رؤية، وفكر، ورسالة تكون محور تركيز عمل الطلبة والمدرسة.

المعيار الثالث :القيادة والتنظيم Leadership and Organization

للمدرسة ذات الجودة قيادة و تنظيم فعال و ثابت. وتحافظ القيادة على الرؤية وتؤكد على تحسين تحصيل الطلبة و تدعم الجهود الخلاقة لتحقيق رسالة المدرسة.

المعيار الرابع :الموارد المالية Financial Resources .

المدرسة ذات الجودة توفر موارد مالية للفرص التربوية المحددة في رسالة المدرسة وفكرها.

المعيار الخامس :مرافق المدرسة Facility Resources

المدرسة ذات الجودة توفر الإمكانيات، والمواقع، والمعدات الوظيفية والآمنة التي تدعم بصورة آلية رسالة المدرسة وفكرها .

المعيار السادس :الموارد البشرية Human Resources

المدرسة ذات الجودة لها فريق عمل عالي الكفاءة، ومدرب، ومؤهل بالتأهيل المناسب لدعم عملية تعلم الطلبة وتنفيذ الأعمال الإدارية وتحقيق رسالة المدرسة وأهدافها.

المعيار السابع :المنهج الدراسي و التدريس Curriculum and Instruction

تتعامل المدرسة ذات الجودة مع المنهج و طرق التدريس التي تعتمد على البحث وتستثير القدرات العقلية للطلبة، وللمنهج وطرق التدريس أهداف معرفية وتربوية محددة بوضوح، كما تراعي تشجيع الطلبة على التفاعل النشط بصورة دائمة لتحصيل المعلومات والمهارات الأساسية في كل مجال. يتم استعراض المنهج وطرق التدريس ومراجعتهما على فترات منتظمة.

المعيار الثامن :المكتبة، ووسائل المعلومات والتكنولوجيا Library, Media, and Technology Resources

المدرسة ذات الجودة لها برنامج شامل للمكتبة، ولوسائل المعلومات والتكنولوجيا بما يدعم رسالة المدرسة، ومعتقداتها، وأهدافها.

المعيار التاسع :خدمات المساعدة وأنشطه الطلبة Support Services and Student Activities

المدرسة ذات الجودة تحدد وتوفر شبكة من الخدمات والأنشطة التي تهتم بصحة، وأمان،
وتطور، وتعليم وصالح كل طالب.

المعيار العاشر :المناخ العام، والمواطنة، والسلوك Climate, Citizenship, and Conduct

المدرسة ذات الجودة توفر مناخا مناسبا للتدريس، والتعلم، والعلاقات الإيجابية وتعمل المدرسة على تطوير سلوك أخلاقي وقانوني وعلى تطوير مهارات القدرة على اتخاذ القرارات والمواطنة المسئولة.

المعيار الحادي عشر :التقييم، والدرجات، والنتائج المؤثرة Assessment, Measurement, and Effective Results

المدرسة ذات الجودة تصل إلى النتائج المؤثرة في تعلم الطلبة، و تستخدم نظام إدارة لتقييم
وقياس الأداء التعليمي والعملي.

المعيار الثاني عشر :التحسن التربوي المستمر Continuous Educational Improvement

المدرسة ذات الجودة تنتهج نهجاً مصدقاً خارجياً لتحسين وتطوير المدرسة.

معايير الاعتماد وتأكيد الجودة في برامج مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

أنموذج الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي NCAAA

بنيت المعايير المستخدمة للحكم على الجودة والاعتماد الأكاديمي على ما يمكن اعتباره بشكل عام ممارسات جيدة في مؤسسات التعليم العالي، وهذه الممارسات تندرج تحت أحد عشر معيارا وهي موضحة في وثيقتين: معايير ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، معايير ضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم العالي، ويمكن استخدامها من قبل المقومين الخارجيين كمعايير للتقويم.

فقد قامت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية بوضع معايير الاعتماد وتأكيد الجودة في مؤسسات وبرامج التعليم العالي، وذلك لدعم التحسين المستمر للجودة، وكان الهدف الرئيس للهيئة الوطنية من ذلك

هو: ضمان تحقيق المعايير المتعارف عليها دوليا في مؤسسات التعليم العالي، وفي البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية.

المعيار الأول :الرسالة والأهداف:

يجب أن تكون رسالة البرنامج متوافقة مع رسالة المؤسسة وتنطبق تلك الرسالة على الأهداف الخاصة ومتطلبات البرنامج، ولابد من أن تتصف بوضوح الأهداف الرئيسية والأولويات للبرنامج وتكون مؤثرة في التخطيط والتنفيذ.

***المعيار الثاني :السلطات والإدارة:**

يجب أن تقوم القيادات العليا بقيادة فعالة متوازنة، وفق هيكل إداري محدد، وواضح يتسم بالالتزام والممارسة الأخلاقية، لتحقق المصلحة العامة للمؤسسة التعليمية، وكافة المستفيدين منها من خلال تطوير السياسات المناسبة والعمليات اللازمة لتحقيق مبدأ المساءلة. على أن يكون هناك اتصال فعال بين أقسام المؤسسة التعليمية من شطر الطلاب والطالبات، لتفعيل المشاركة الكاملة في عمليات التخطيط وصنع القرار، ويجب أن يتم التخطيط والإدارة في إطار من السياسات والأنظمة التي تضمن تحقيق المساءلة المالية والإدارية وتضمن التوازن بين التخطيط على مستوى الإدارة والوحدات والأقسام.

***المعيار الثالث :إدارة ضمان الجودة وتحسينها:**

يجب أن تتضمن عمليات ضمان الجودة كل أقسام المؤسسة التعليمية، وان تمزج بفاعلية مع عمليات التخطيط والإدارة المعتادة. كما يجب أن تتضمن معايير تقويم الجودة المدخلات والعمليات والمخرجات، وتكون الأهمية القصوى لمخرجات التعلم الطلاب بحيث أن كل مادة في البرنامج تسهم في تحقيق الأهداف العامة للبرنامج.

***المعيار الرابع :التعلم والتعليم:**

يجب أن تكون لدى المؤسسات التعليمية سياسات فعالة لضمان أن جميع البرامج العلمية فيها تحقق المستويات العالية للتعلم والتعليم. كما يجب أن تكون نواتج تعلم الطلبة محددة بدقة ومتسقة مع متطلبات المؤهلات الوطنية في البرامج العلمية، ومتسقة مع متطلبات التوظيف في البرامج المهنية. ويجب أن يتم تقويم جودة التدريس وفاعلية البرامج من خلال تقويمات الطلبة، ومن خلال استطلاعات أراء الخريجين وأصحاب العمل وأن تتم مقارنتها بمعايير قياسية مرجعية خارجية مناسبة ذات مستوى رفيع مع استخدام الأدلة والنتائج المستخلصة من هذه المصادر أساسا لخطط التحسين.

***المعيار الخامس :إدارة شؤون الطلبة والخدمات المساندة:**

يجب أن تكون أنظمة إدارة شؤون القبول وسجلات الطلبة موثوقا بها، وتتصف بالاستجابة السريعة، وأن تكون معلومات البرامج متوفرة للطلاب الملتحقين بالبرنامج وعلى درجة عالية من الوضوح. ويجب أن تكون حقوق الطلبة وواجباتهم محددة وواضحة ومفهومة، وتتصف بالشفافية والعدالة. كما يجب أن تتوفر آليات للتوجيه الأكاديمي تقدمها المؤسسة التعليمية للطلاب لتشمل الأنشطة الصفية وغير الصفية التي يحتاجها الطلبة بصفة عامة.

***المعيار السادس :مصادر التعلم:**

يجب التخطيط لمصادر التعلم، ويشمل ذلك المكتبات والترتيبات التي تكفل التوفير الكمي والنوعي المناسب للمراجع الإلكترونية وغيرها من المواد المرجعية التي تفي باحتياجات البرامج التي تقدمها المؤسسة. ويجب أن تكون المكتبة ومرافق تقنية المعلومات وتجهيزاتها متاحة في الأوقات المطلوبة لدعم التعلم المستقل مع تقديم

المساعدة اللازمة لإيجاد المواد المطلوبة. كما يجب توفير المرافق المناسبة للدراسة الفردية والجماعية في بيئة حافزة للبحث والدراسة العلمية. ويجب أن يتم تقويم هذه الخدمات وتحسينها بالاستجابة للتغذية الراجعة من الطلبة وهيئة التدريس.

***المعيار السابع :المرافق والتجهيزات:**

يجب أن تصمم المرافق، أو تعدل، بما يتناسب مع المتطلبات المحددة للتعليم والتعلم في البرامج التي تقدمها المؤسسة التعليمية، مع توفير بيئة أمنة وصحية لتعليم عالي الجودة، وذلك بتوفير العدد الكافي من قاعات الدراسة والمعامل، وتوفير الآليات والتجهيزات اللازمة، فضلا عن توفير أماكن كافية للخدمات الأخرى كالمطاعم وأماكن للأنشطة غير الصفية، وتوفير سكن للطلبة، ويجب أن تتابع المؤسسة التعليمية كيفية استخدام المرافق، واستخدام استطلاعات رأي المستخدمين لهذه المرافق للمساعدة في تخطيط عمليات التحسين.

***المعيار الثامن :التخطيط والإدارة المالية**

يجب أن تكون الموارد المالية كافية للبرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسة، وأن تدار هذه الموارد بفاعلية تتناسب مع متطلبات البرامج وأولويات المؤسسة. ويجب أن تسمح عمليات إعداد الميزانية بالتخطيط على المدى البعيد لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات. ولابد من استخدام أنظمة فعالة لوضع الميزانية والتفويضات المالية والمساءلة، بما يحقق المرونة للقيادات في المستويات المختلفة في المؤسسة، مع وجود الإشراف المؤسسي العام والإدارة الفعالة للمخاطر.

***المعيار التاسع :عمليات التوظيف:**

يجب أن تكون لدى هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين في المؤسسة التعليمية المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمسؤولياتهم بجدارة، ويجب أن تتوافر لدى المؤسسة سياسات تطوير مهنية لضمان التحسن المستمر في أدائهم وخبراتهم. ويجب أن تحرص المؤسسة على تقويم أداء جميع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين فيها تقويما دوريا، مع وجود آلية لمنح التقدير لأصحاب المستويات المميزة في الأداء. كما يجب أن تتوفر لدى الإدارة إجراءات فعالة وعادلة وتتصف بالشفافية لإدارة المناخ التنظيمي للمؤسسة التعليمية.

***المعيار العاشر :البحث العلمي:**

من الطبيعي أن يكون لجميع أعضاء هيئة التدريس علاقة بالأنشطة العلمية التي تضمن اطلاعهم على أحدث المستجدات في مجالاتهم، ولابد أن تنعكس تلك المستجدات على أدائهم في التدريس. وينبغي على جميع أعضاء هيئة التدريس الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا الإشراف على أبحاث الطلبة. كما لابد من توفير الأجهزة والأدوات المناسبة للدعم والمساندة في البحث العلمي.

*المعيار الحادي عشر :علاقة المؤسسة بالمجتمع:

لابد من تقديم إسهامات مهمة للمجتمع الذي تم إنشاء هذه المؤسسة التعليمية فيه، وذلك بحسب معرفة الهيئة التدريسية لاحتياجات المجتمع .وينبغي أن تتضمن إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع أنشطة وخدمات لمساعدة الأفراد أو المنظمات أو المجتمعات المحلية خارج المؤسسة.

وعلى ما سبق يمكننا القول إن معايير الاعتماد الأكاديمي تعتبر المحك الأهم لتشخيص مواطن القوة والضعف في المؤسسة التعليمية، فهي المقياس الذي يتم بناء عليه تقييم مدى جودة المؤسسة التعليمية وما تقدمه من برامج .بالإضافة إلى أن

معايير الاعتماد الأكاديمي تتباين من دولة إلى أخرى تبعا للهدف الذي أنشئت من أجله، وتبعا لفلسفة المؤسسة التي تسعى لتحقيقها، وتبعا لظروف البيئة الاجتماعية والثقافية، ودور الجامعة في المجتمع المحلى، وبالرغم من هذا التنوع والتفاوت بمعايير الاعتماد فإنها يجب أن تراعي الظروف التعليمية والاقتصادية، والاهتمام بالمخرجات من الناحية الكيفية لموائمة هذه المخرجات لسوق العمل، فمعايير الاعتماد الأكاديمي تعتبر خطوطا إرشادية يجب على المؤسسة التعليمية تتبعها حتى نحصل على الاعتماد الأكاديمي.

معايير الهيئة القومية للجودة والاعتماد بجمهورية مصر العربية

يهدف قطاع الهيئة القومية للجودة والاعتماد إلى تعرف مستوى استيفاء المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة، والتحقق من توافر نظم الجودة الداخلية بالمؤسسة. فضلا عن تشخيص نواحي القوة والضعف في أداء المؤسسة التعليمية، مع توفير تغذية راجعة، وكذا تطوير الأداء المؤسسي في جميع مجالاته؛ لزيادة فرص التعلم، وتحسين مخرجاته. وقد اقتضى العمل بقطاع التعليم قبل الجامعي – في إطار خطة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد – وضع مجالات ومعايير بمؤشراتها وممارساتها في صياغات واضحة قابلة للقياس من خلال مقاييس التقدير التي تحقق العدالة والموضوعية، وتتسم بالمرونة والقابلية للتطوير المستمر، وذلك لقياس جودة المؤسسات التعليمية كمتطلب أساسي لاعتمادها.

وتتكون معايير الهيئة القومية للجودة والاعتماد من المجموع ٩ مجالات تضم ٢١ معيارا على النحو التالي:

المجال الأول :رؤية المؤسسة ورسالتها

المعيار الأول :رؤية المؤسسة المعيار الثاني :رسالة المؤسسة.

المجال الثاني :الحوكمة والقيادة

المعيار الأول :توافر نظام للحوكمة الرشيدة. المعيار الثاني :دعم مجتمع التعلم

المجال الثالث :الموارد البشرية والمادية

المعيار الأول :توظيف الموارد البشرية، وتنميتها المعيار الثاني :توافر مبنى مدرسي يستوفى المواصفات التربوية المعيار الثالث :توظيف الموارد المادية والمالية لدعم عمليتي التعليم والتعلم.

المجال الرابع: المشاركة المجتمعية

المعيار الأول :توافر شراكة فعالة بين المؤسسة والأسرة والمجتمع المحلي.

المجال الخامس: توكيد الجودة والمساءلة

المعيار الأول :النظام الداخلي لضمان الجودة المعيار الثاني :التقويم الذاتي والتحسين المستمر الفاعلية التعليمية.

المجال السادس: المتعلم

المعيار الأول :نواتج التعلم المستهدفة . المعيار الثاني :التمكن من المهار ات العامة. المعيار الثالث :اكتساب جوانب وجدانية إيجابية.

المجال السابع :المعلم

المعيار الأول :التخطيط لعمليتي التعليم والتعلم المعيار الثاني :تنفيذ عمليتي التعليم والتعلم المعيار الثالث :استخدام أساليب تقويم فعالة المعيار الرابع :ممارسة أنشطة مهنية فعالة.

المجال الثامن: المنهج الدراسي

المعيار الأول :توافر ممارسات داعمة للمنهج . المعيار الثاني :توافر أنشطة تربوية لا صفية فعالة.

المجال التاسع: المناخ التربوي

المعيار الأول :توافر بيئة داعمة للتعليم والتعلم، المعيار الثاني :توافر بيئة داعمة للعلاقات المؤسسية

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

- **القرآن الكريم.**

ثانياً: الكتب المراجع:

1. أبو النور، محمد، (2009): تحديات تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، المؤتمر الدولي السابع(التعليم في مطلع الألفية الثالثة الجودة – الإتاحة – التعلم مدى الحياة) – مصر , **مجلة العلوم التربوية**. مج.18، ع. خاص، مج.3 ،ص ص. 1503-1537
2. أبو دف، محمود، (2007): جودة التعليم في التصور الإسلامي مفاهيم وتطبيقات، **دراسة مقدمة لمؤتمر بعنوان مؤتمر الجودة في التعليم العام الفلسطيني كمدخل للتميز**، المنعقد بتاريخ٣١/١٠/٢٠٠٧. غزة، فلسطين، تم الاسترجاع من الرابط site.iugaza.edu.ps/
3. أبو سنينة، ربحي، (2004): "تقييم مؤسسات و برامج التعليم العالي في فلسطين: الانتقال من سياسة التفتيش و الإذعان إلى سياسة التحسين و التطوير"، **ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني** الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.5/7/2004 .
4. اتكنسون، فليب، (1995):**التغيير الثقافي في الأساس الصحيح لإدارة الجودة الشاملة**، ترجمة عبد الفتاح السيد النعمان، 1995م، القاهرة للتعليم المفتوح.
5. أحمد، أحمد، (2011): واقع الاعتماد التربوي في المدارس **مجلة كلية التربية ببنها**، مج 22, ع 86. ص ص(307-311) .
6. أحمد، سماح، (2017) : **التصنيفات العالمية للجامعات، نماذج نظرية وتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار اللؤلؤة، القاهرة أحمد، محمد، (2008): الوعي بمتطلبات الجودة والاعتماد التربوي لدي العاملين بمدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج، **المؤتمر العلمي العربي الثالث**

بعنوان "التعليم وقضايا المجتمع المعاصر"، في الفترة 20-21 أبريل، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالاشتراك مع جامعة سوهاج، المجلد الثاني، ص ص .672-630.

7. الأغا، إحسان، والأستاذ، محمود، (2000): **مقدمة في تصميم البحث التربوي**، ط2، مطبعة الرنتيسي للنشر والتوزيع، غزة، فلسطين.
8. آل مداوي، عبير، (2013): آلية مقترحة لتطبيق معايير نظام الاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم العام للمرحلة الثانوية بالمملكة، **ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية - الاعتماد المدرسي** – السعودية، 521 – 560
9. الحربي، حياة، (2011)، "إدارة الأقسام الأكاديمية في ضوء معايير الجودة الشاملة والاعتماد بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز (دراسة ميدانية على شطر الطالبات)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
10. الصرايرة، خالد، والعساف، ليلى، (2008)، "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، العدد (1)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، صنعاء.
11. العضاضي، سعيد، (2012): "معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، المجلد الخامس، العدد (9)، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.
12. بدران، عبد الكريم، وحسن، أحلام، (2007): رؤى مستقبلية للاعتماد التربوي للمدارس المصرية، **مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة**، العدد 65، الجزء الثاني، سبتمبر، ص ص 408-437.
13. بدوي، باسم، (2010): إدارة نظم جودة التعليم والاعتماد من منظور إسلامي: دراسة تحليلية **مجلة القراءة والمعرفة -مصر** , ع 110، ص ص 198 – 236 .
14. البلوي، سلمى، (2015): معوقات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في جامعة تبوك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **مجلة التربية (جامعة الأزهر)- مصر** , ع166, ج1 ص ص 698 – 759
15. البهواشي، السيد، (2007): **معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي**، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع القاهرة.

16. بوزيان، راضية، (2015): **ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر.

17. توفيق، صلاح الدين، (2011): واقع الاعتماد التربوي في المدارس، **مجلة كلية التربية بنها** ع (86) ص ص 307 -311 .

18. جواد، عباس، جودة التعليم والاعتماد المدرسي، (2010): **مجلة المعرفة**، تم استرجاعه على الرابط :
http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=373&SubModel=138&ID=729

19. الحراحشة، محمد، (2010): إعداد المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة في المنظومة التعليمية، **المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم التربوية بجامعة جرش (تربية المعلم العربي وتأهيله: رؤى معاصرة)**، الأردن، ص ص 289 – 304.

20. الحربي، خالد، (2010) : فوائد تطبيق الجودة التعليمية، **مقال منشور في منتديات المملكة للجودة**، تم استرجاعه على الرابط: www.al-malekh.com/vb/f451/

21. حسان، عبير، (2008): الاعتماد لمؤسسات إعداد معلم التعليم العام في مصر، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، مقدمة إلى قسم أصول التربية بمعهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.

22. حسن، عماد الدين، (2007): "الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية"، **بحث مقدم للقاء الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)**، المقام في فرع الجمعية في القصيم يومي الثلاثاء والأربعاء 28- 29 ربيع الآخر الموافق 15- 16 مايو 2007م، بعنوان "الجودة في التعليم العام".

23. الحسين، إبراهيم، (2007): من المدرسة التقليدية إلى مدرسة الجودة " معوقات التحول "، **ورقة عمل مقدمة اللقاء السنوي الرابع عشر الذي تقيمه الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)** تحت عنوان الجودة في التعليم العام منطقة القصيم .

24. حسين، سلامة، (2006): **ضمان الجودة والاعتماد في التعليم** ط1، الرياض: دار الصولتية للتربية.

25. حسين، سلامة، (2008): **الجودة الشاملة والاعتماد التربوي**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر.
26. الحسيني، جمال، وهشام حبيب، (2012): الاعتماد الاجراءات والإصدارات والأدوات الداعمة. **مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم**، تصدر عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مصر، العدد الاول، ص ص 247-262.
27. الحميدي، منال، (2013) : تطبيق الجودة الشاملة في المدارس الأهلية، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، ع 24، ص ص 374-440 .
28. الحواس، عبد المحسن، (2014): مدى إمكانية تطبيق بعض معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم الثانوي العام في منطقة القصيم، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة .
29. الخطيب, محمد، (2013): **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم**, دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض.
30. خليل، عمر، وأحمد، عبد المعطي، (2007): ضمان جودة واعتماد المدرسة المصرية في ضوء تجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة، **مقدمة للمؤتمر العلمي الثامن للتربية " جودة واعتماد مؤسسات التعليم العام في الوطن العربي** "، في الفترة 23 – 24 مايو 2007، المنعقد بجامعة الفيوم – كليات التربية والتربية النوعية ورياض الأطفال ،مجلد 1، ص 313
31. الخميسي، السيد، (2007): معايير جودة المدرسة الفعالة في ضوء منحني النظم، **دراسة مقدمة للمؤتمر العملي الرابع عشر، الجودة في التعليم العام**، في الفترة (28-29 ربيع الآخر/ 15-16 مايو)، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية.
32. الدبي، ليلى، (2007): "معوقات ومشكلات تحقيق الجودة في التعليم"، **بحث مقدم إلى اللقاء السنوي الرابع عشر الذي تقيمه الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)** بعنوان (الجودة في التعليم العام)، منطقة القصيم 28- 29/ 4/ 1428هـ.
33. الدحام ،محمد، (2009): الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتطبيقاته في الجامعات العربية. **رسالة ماجستير**. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.
34. درباس، أحمد، (1994): إدارة الجودة الكلية، مفهومها وتطبيقاتها التربوية وإمكانية الإفادة منها في القطاع التعليمي السعودي، **رسالة الخليج العربي**(العدد 50) ص ص 15-18 .

35. الدسوقي، عيد، (2010): **جودة واعتماد مؤسسات التعليم الواقع ومتطلبات المستقبل** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الطبعة الأولى،

36. ديب، نسرين، (2013): واقع تطبيق المنهج الشمولي لضمان الجودة في مؤسسات التعميم العالي, دراسة حالة الجامعة الإسلامية بغزة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية غزة ص6

37. الرفاعي، أحمد، (2013): نشر ثقافة الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس، **دراسة مقدمة في اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية – الاعتماد المدرسي** – السعودية : 293 – 309 .

38. رمضان، محمد، (2009): بعض معوقات ضمان الجودة والاعتماد بكلية التربية النوعية بقنا **دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي العربي الرابع – الدولي الأول لكلية التربية النوعية** (الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي – الواقع والمأمول) –مصر , مج 1،: 148 – 169 .

39. الريس، ناصر، (2013): خطة استراتيجية مستقبلية للاعتماد المدرسي (الأهمية، الأسباب، المعوقات) **بحث مقدم إلى اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية**، جامعة الملك سعود، الرياض مقدم في الفترة من 4-6 فبراير 2016.

40. زاهر، ضياء الدين، (2004): مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب- تطبيقات. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

41. زاهر، ضياء الدين، (2006): **إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة**، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع.

42. زغلول، برهامي، وعبد العزيز، حمدي، (2007) نموذج مقترح لتكوين معلم العلوم التجارية في مصر في ضوء معايير ضبط الجودة، المؤتمر العلمي التاسع عشر (تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة) 25-26 يوليو، **دار الضيافة، جامعة عين شمس**، المجلد الثالث.

43. زكريا، أحمد، (1979): **معجم مقاييس اللغة** (ت: هارون)، المجلد الأول، دار الفكر للنشر والطباعة

44. الزيات، عواد، (2007): إطار مقترح لضمان الجودة الشاملة في جامعة البلقاء التطبيقية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، ع4، ص ص 9- 12

45. السوادي ،علي، (2015): الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة

46. السيد، ياسر، (2013): برنامج مقترح لتطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي السودانية في ضوء التصنيف العالمي للجامعات، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الثالث لضمان جودة التعليم العالي خلال الفترة ما بين 2-4 إبريل 2013**، جامعة الزيتونة، الأردن.

47. الشافعي، أحمد، والسيد، محمد، (2003): ثقافة الجودة في الفكر الإداري التربوي الياباني وإمكانية الاستفادة منه في مصر، **مجلة التربية (مصر)** مجلد2، العدد 1 فبراير 73-111.

48. شبير، محمد، (2009): "ضغوط العمل لدى مديري المدارس الحكومية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها "، **رسالة ماجستير**، كلية التربية الجامعة الإسلامية غزة.

49. شديفات، يحيى، (1998): درجة ممارسة مدير المدرسة الثانوية لدوره كقائد تربوي في مدارس البادية الشمالية من وجهة نظر المعلمين، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 17, ع 2.، ص289 -331.

50. الشربيني، غادة، (2013): معوقات تحقيق الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، **دراسة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية – الاعتماد المدرسي** – السعودية، ص ص 125 - 152

51. الشربيني، هند، (2007) الجودة في مدارس التعليم العام، **بحث مقدم للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية(جستن)** ص ص 1 -26.

52. الشرقاوي، مريم، (2003): **إدارة المدارس بالجودة الشاملة**، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر

53. شلوان، عبد الله، (2007): متطلبات الجودة في برامج رعاية الموهوبين بالمملكة العربية السعودية، **دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع عشر، الجودة في التعليم العام**، في الفترة (28-29 ربيع الآخر/ 15-16 مايو)، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية.

54. الشهري، عبد الله، (2013): معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام والتطلعات المستقبلية للتغلب عليها من وجهة نظر مديري المدارس في محافظة جدة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

55. الصغير، أحمد، (2003): ثقافة المدرسة المصرية في القرن الحادي والعشرين دراسة ميدانية في مدارس التعليم العام، **مجلة التربية والتنمية**، السنة الحادية عشر، العدد 27، مايو، ص ص85-86.

56. صيام، إيمان، (2016): معوقات تأهيل المدارس بمحافظة دمياط لتحقيق معايير الجودة والاعتماد، **مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية**، العدد الرابع 2016 ص 3-101 .

57. الطاهر، رشيدة، وفرج، سماح، وحسان، عبير، (2010): متطلبات اعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، المؤتمر الدولي السابع "التعليم في مطلع الألفية الثالثة – الجودة – الإتاحة – التعلم مدى الحياة "، في الفترة 16 – 15يوليو 2009، مجلد 1، **مجلة العلوم التربوية**، مجلد 18، معهد البحوث والدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2010م، ص 503

58. طعيمة، رشدي، (2007): التخطيط الاستراتيجي والجودة الشاملة في التعليم الإسلامي، **بحث مقدم لمؤتمر معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي**، المؤتمر العلمي السنوي، المجلد الأول، كلية التربية النوعية بالمنصورة، جامعة المنصورة، مصر، المنعقد في الفترة 11-12 أبريل 2007م.

59. الطلاع، سليمان، (2005): مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي في جامعات قطاع غزة، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة

60. عابدين، محمود، (2009): **الجودة واقتصادياتها في التربية: دراسة نقدية**، عالم الكتب، القاهرة.

61. عاشور، نيللي، (2011): متطلبات تطبيق المعايير العالمية لضمان الجودة و الاعتماد المدرسي علي التعليم الثانوي العام بمصر، **مجلة القراءة والمعرفة –مصر** , ع 113 ص 142 – 164.

62. عاشور، نيللي، (2011): الاعتماد التربوي للتعليم العام في مصر في ضوء المعايير العالمية للجودة بالمدارس الدولية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة المنصورة، مصر .

63. عاشور، نيللي، (2013): **الجودة والاعتماد الأكاديمي في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة**. الرياض: دار الزهراء.

64. العامري، محمد، (2016): مجموعة التركيز، **مقال منشور في موسوعة مقالات النجاح** على شبكة الانترنت، تم استرجاعه على الرابط : https://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=946&SecID=17

65. عباس، عبد السلام، والشحنة، عبد المنعم، (2010): دراسة تقويمية لدور وحدتي الدعم الفني وضمان الجودة في اعداد مدارس التعليم العالم للجودة والاعتماد في محافظات القناة الثلاث. **دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثامن عشر" اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي**"، مجلد 2، 491 –545.

66. عبد الرحمن، مهند، وأحمد، رشا، (2013): أثر استخدام التحسين المستمر على كفاءة الخدمة الجامعية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، ع (36) 16–26 .

67. عبد المعطي، أحمد، (2009): **الاعتماد الأكاديمي والمهني للمؤسسات التعليمية**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة ،

68. عبد الهادي، محمود، (2005): نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية، **مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر للجمعية المصرية للإدارة التعليمية والتربية المقارنة** بعنوان الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية في الفترة من 24–25 يناير كلية التربية ببني سويف، جامعة القاهرة.

69. عبد الواحد، أحمد، (2013): متطلبات تطبيق معايير الجودة والاعتماد فى إدارة التعليم قبل الجامعي بمصر على ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الفيوم.

70. عبد، ارزوقي، (2007): صياغة السياسات العامة: أطار منهجي، **مجلة آل البيت**، العدد الأول، ص ص 137– 167.

71. عبده، عبد الكريم، (2013): متطلبات تأهيل مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية لتحقيق الاعتماد المدرسي، **اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية – الاعتماد المدرسي** – السعودية، 473 – 501.

72. العتيبي، ناصر، (2016): تطبيق الاعتماد المدرسي في ضوء أسس إدارة التغيير في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض (استراتيجية مقترحة)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم الإدارة التربويَّة– كليَّة التربية – جامعة الملك سعود.

73. العتيبي، نواف، (2010): متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم، **مجلة القراءة والمعرفة**، ع 101، ص 169 – 170.

74. العجمي، محمد، (2003): متطلبات تحقيق الجودة الشاملة في مدارس التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوء أسلوب الاعتماد الأكاديمي، **دورية الثقافة والتنمية**، العدد السابع، السنة الرابعة، جمعية الثقافة من أجل التنمية – سوهاج – جمهورية مصر العربية العدد 7 ص ص 91 –161 .

75. العدواني، خالد، (2011): الجودة الشاملة في التعليم، **ورقة مقدمة لإدارة الجودة والاعتماد بوزارة التربية والتعليم**، الرياض.

76. عزب، محمد، و مرسي، سعيد، (2010): الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي المقومات والمعوقات والمقترحات (دراسة تحليلية). **مجلة كلية التربية**، جامعة الاسكندرية، مجلد 20، عدد 4، 253 –350.

77. العسيري، خالد (2013): نحو الاعتماد المدرسي، تحليل سياسة التعليم العام في ولاية أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية، **بحث مقدم إلى اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية**، جامعة الملك سعود، الرياض مقدم في الفترة من 4–6 فبراير 2016.

78. عسيري، خالد، (2016): تدعيم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام، **الثقافة والتنمية –مصر** , ع103: 62 – 105

79. العضاضي، سعيد، (2007): معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة – حالة تطبيقية جامعة الملك خالد" ،**المجلة العلمية التجارة والتمويل** / مج. 2، ع. 1، ص ص 41 – 84.

80. علي، أسامة، (2009): دراسة تحليلية لنظام الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم المدرسي بمصر في ضوء بعض الخبرات المعاصرة، **مجلة البحوث والدراسات العربية – مصر** , ع 50،: 149 – 218.

81. عليمات، صالح، (2004) :" **إدارة الجودة في المؤسسات التربوية**، عمان؛ دار الشروق.

82. عليمات، صالح، (2009): معايير الاعتماد في الجامعات. **دراسة مقدمة للمؤتمر القومي السادس عشر بعنوان: "التعليم الجامعي ودوره في تطوير التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، 66-81.

83. عمر، مختار، (2008): **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1 القاهرة، عالم الكتب.

84. العمري، صبياء، (2015): متطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في المدارس الثانوية بمنطقة عسير في ضوء خبرات بعض الدول، تصور مقترح، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة الملك خالد.

85. عون، وفاء ،(2015): واقع جاهزية مديرات المدارس لتحقيق الاعتماد المدرسي في المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، **مجلة رابطة التربية الحديثة** – مصر , مج7, ع24 : 171 – 224

86. فالوقي، محمد، (1987): **اتجاهات حديثة في التربية**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

87. كحيل، اسماعيل، (2016) : إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالميزة التنافسية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأقصى، غزة .

88. المالكي، حمده، (2010) : "إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام من وجه نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

89. مجاهد، محمد، (2008): **ثقافة الجودة والمعايير في التعليم**، دار الجامعة الجديدة، ط1، الأزريطة، مصر.

90. مجاهد، محمد، وبدير، المتولي، (2006). **الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية**. القاهرة: المكتبة العصرية.

91. مجيد، سوسن، والزيادات، عواد،(2008): **الجودة في التعليم دراسات تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان.

92. محمود، علاء الدين، (2005): نحو إطار متكامل لتطوير ثقافة الجودة بمؤسسات التعليم، **بحث مقدم لمؤتمر الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي**، جامعة الملك خالد بالتعاون مع المنظمة العربية الإدارية – الرياض، في الفترة من 18-20 /2005/12.

93. محمود، فتحي، (2013): تأهيل مدارس التعليم العام لتحقيق متطلبات الاعتماد المدرسي، **دراسة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية – الاعتماد المدرسي – السعودية** في الفترة ما بين 4-6 فبراير 2013

94. مراد، صالح، (2007): متطلبات تطبيق اعتماد جودة المؤسسات التعليمية في المجتمع المصري، **دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثامن للتربية "جودة واعتماد مؤسسات التعليم العام في الوطن العربي"**، المنعقد في جامعة الفيوم في مايو 2007، مجلد 1، ص 261

95. مصطفى، أحمد، والأنصاري، محمد، (2002): برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي، قطر، **بحث مقدم للمركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج**، الفترة من: 23- 2002/6/26م الدوحة - قطـر.

96. مصطفى، عبد العظيم، (2003): انعكاس الوضع الراهن للأبنية التعليمية على العملية التعليمية بالمدارس الابتدائية بمحافظة الدقهلية- دراسة ميدانية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية – مصر، المجلد 9، العدد 29، ص ص 169 – 244.

97. مكتب التربية العربي لدول الخليج، (2011): **النموذج التنظيمي للاعتماد المدرسي: المعايير والأدلة والنماذج والتقارير**: الرياض.

98. مكرم، جمال الدين، (2003): **لسان العرب**، بيروت دار صادر، المجلد التاسع، والجلد الثالث.

99. الملحم، ناصر، (2007): الاعتماد الأكاديمي لمدارس التعليم العالم في المملكة العربية السعودية، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

100. ناس، السيد، (2010): ثقافة الجودة والاعتماد في الفكر التربوي المعاصر وامكانية الاستفادة منها في تطوير نظام الاعتماد التربوي في مصر، **دراسات تربوية ونفسية(مجلة كلية التربية)**، جامعة الزقازيق، عدد 69، 83-156.

101. النبوي، أمين، (2007): الاعتماد الأكاديمي لمدارس التعليم قبل الجامعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، **مجلة التربية-مصر**، مج 9 , ع 19. 135-207 .

102. نداء، عبد الرحمن، و الشحنة، أحمد، (2013): تأهيل مدارس التعليم العام لتحقيق متطلبات الاعتماد المدرسي: دراسة ميدانية بمحافظة بورسعيد، **بحث مقدم للقاء السنوي**

السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية – الاعتماد المدرسي – السعودية ص 43 – 80.

103. نصار، علي، وعبد القادر، علي، (2012): متطلبات تطبيق الاعتماد الاكاديمي بكليتي التربية جامعة الازهر ومدى توافرها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، مجلد 10، عدد 1، 202–236.

104. النوح، عبد العزيز، وموسى، هاني، وفراج، محمد، (2012): الاعتماد المدرسي للتعليم العام في المملكة العربية السعودية (دراسة في الصعوبات وإمكانية التطبيق)، **مجلة كلية التربية مج. 23، ع. 91، ج. 3(يوليو 2012)، ص.175–255**

105. هلال، ناجي، (2016): تصور مقترح لتفعيل ثقافة الجودة والاعتماد التربوي بالمدارس الأهلية والحكومية، **مجلة جامعة القصيم الالكترونية** على الرابط www.srd.qu.edu.sa/en،

106. الهلالي، الهلالي، والسيد، أحمد، (2009): معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي دراسة للواقع والمأمول بكلية التربية النوعية بالمنصورة، **مجلة كلية التربية النوعية**، 2009، العدد 52، 338–401 .

107. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، (2008): **دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي (اجراءات الاعتماد–التقييم الذاتي)**.الجزء الاول، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، القاهرة.

108. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، (2009): **الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي**. الاصدار الاول، المملكة العربية السعودية.

109. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، (2011): **معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي**. الرياض

110. وان سان، و ستيفن، تان، وكونغ، لي، (2012): قضايا وممارسات في الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة. **المجلة السعودية للتعليم العالي**، عدد 7، ص ص 11–38 .

111. وزارة التربية والتعليم العالي، (2004): وحدة إدارة المشروعات، هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، **مسودة قانون اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد** ابريل .

112. اليحيوي، صبرية، (2003): تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتطوير التعليم العام للبنات في المملكة العربية السعودية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الملك عبد العزيز كلية الإدارة والاقتصاد.

113. AdvancED. (2007). Technical Guide to School and District Factors Impacting Student Learning ,Schaumburg, IL Retrieved from

114. Advanc-ED. (2013). Accreditation Standards for Quality Schools. Retrieved from http://web.archive.Org/web/20100403070123/http://www.advanc-ed.org/ accreditation/standards/?

115. Advanc-ED. (2013b). Advancing Excellence in Education Worldwide. Retrieved from http://web.archive.org/web/20100305185054/http://www.advanced.org/

116. Anderson, D., Johnson, R., & Milligan, B. (2000). *Quality assurance and accreditation in Australian higher education: An assessment of Australian and international practice* (Evaluation and Investigations Programme, Department of Education, Training and Youth Affairs Report No. 00/1). Canberra: Australian Government Publishing Service..

117. Babiker, A. (2004). Accreditation and Evaluation to Assure Quality Education. *Conference on Quality Management and Accreditation of Higher Education in the Arab World*, 24-26 Nov international Semiramis hotel, Egypt 2004 .

118. Charles H. Jones III(2014): Accreditation in Independent Schools: Perceptions of the Goals and Outcomes Associated with the Process, *doctoral thesis*, University of Virginia

119. *CITA Accreditation Hardbook: "Standards, Policies Procedurs*", Division on Schools Located out Side of USA, 2007-2008, P.P. 30:40.

120. Cohen, L. Manion, L. and Morrison, K. (2005). *Research methods in education 5th edition*. London: Routledge.

121. Council for Higher Education Accreditation (2001): *Improving Accreditation: when to change ? when to stay same* ? CHEA, CHICAGO , JUNE 2001 ,pp. 28-29

122. David, B., & Harold, T. (2000). Quality in Higher Education (Vol. 6): Routledge, part of the Taylor & Francis Group.

123. Donabedian, A.,(1985)" Twenty years of research on the Quality of medical Care", *Evaluation and the Health professions*, Vol.8, No.3.
124. El - Khawas , E. (2001). *Accreditation in the United States Origins, Developments and Future Prospects,(UNESCO)*: International Institute for Educational Planning,.
125. Eric H. Happe.(2015): The Importance of Accreditation. available at Paralegal Blog site: https://www.paralegal.edu/blog/the-importance-of-accreditation
126. Fairman,J, Brenda P,Harris ,W (2009) *High School Accreditation in Maine: Perceptions of Costs and Benefits.,* Center for Research and Evaluation College of Education and Human Development University of Maine,USA.
127. Gollnick, D(2003): Introduction to NCATE Accreditation System, *paper presented at the Institutional Orientation and Professional Development Conference*, Arlington Virginia. http://www.citasschools.org
128. Kendra, S, (2009) . School Quality Assessment and Accreditation. Delhi, India: Central Board of Secondary Education. *Master Thesis* , Martin Luther College.
129. Mauireil , j , et al (1995) does total quality management affect teaching and learning, *paper presented in the conference at the annual meeting of the American educational research association* (san Francisco ,CA , April (8-22).
130. Mensching, P(2012): School Accreditation and Its Impact on Our WELS Schools, *Master thesis*, Martin Luther College, 2012
131. Sadlier,W. H. (2010) . *Improving Student Learning: A Self Study Process for Catholic Elementary Schools* . Western Catholic Educational Association. 2012 Edition
132. Stamm-Riemer, I. (2009). *Accreditation of Prior Learning in Higher Education - General Findings of the German Initiative ANKOM.* Decowe Conference: Ljubljana, Slovenia.The Commission on International and TransRegional. (CITA).

المؤلف في سطور...

د. محمد حسن أبورحمة

من مواليد المملكة العربية السعودية ،في فبراير 1987م.

- رئيس رابطة التربويين الفلسطينيين.
- رئيس تحرير مجلة رابطة التربويين الفلسطينيين للآداب والدراسات التربوية والنفسية.
- حاصل على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية.
- مستشاراً في مجلس الإبداع التربوي التابع للمؤسسة الدولية للإبداع الفلسطيني.
- يعمل مديراً في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.
- من مؤلفاته: لوزيات(رسائل إلى الجميع) ،4 ساعات تحت الأرض ، عجائب من زمن كورونا ، لماذا لم يُصلَح التعليم؟ ، مواقف عملية في الإدارة المدرسية ، الرضا الوظيفي للعاملين في السلك التربوي ، ضغوط العمل.
- مدرب دولي معتمد ومحكم أبحاث دولي.

-